دروس علم "الانتقال" الديمقراطي من تجليات "الربيع العربي": هل تصمد فرضية الاستثناء؟

"Transitology" Lessons from Arab Spring Manifestations: Does the Hypothesis of Exception Survive?

طالب الدكتوراه/ زكرياء بوروني [1،2]

[1] جامعة باتنة 1، (الجزائر)

[2] المؤلف المراسل: zbourouni@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2019/05/15 تاريخ القبول للنشر: 2019/09/16 تاريخ النشر: 2019/12/28

❖❖❖❖❖❖❖

مراجعة المقال: اللغة العربية: د./ بلقاسم عيسى (جامعة تيارت) اللغة الإنجليزية: د./ نورة إبرسيان (جامعة بومرداس)

ملخّص:

تتطرق هذه الورقة إلى أول وأهم إشكالية تصادف البحث في عملية انتقال البلدان العربية إلى الديمقراطية، وتحديدا أسباب ظاهرة الاستثناء أو "الاستعصاء الديمقراطي" العربي، فهي تركز على ماهية العوامل التي تساعد على الخروج من هذه الحالة من منطلق الخصوصية العربية، وليس فقط بناء على المقاربات النظرية في حقل "علم الانتقال" التي استندت إلى دراسات الحالات في جنوب أوروبا وشرقها وفي أمريكا اللاتينية، وذلك خصوصا في ظل المستجدات الطارئة في المنطقة العربية وتجليات أحداث ما سمي "الربيع العربي"، فالدراسة بعبارة أخرى حاولت إبراز الجهات الفاعلة والمتغيرات الجديدة التي تكشف عنها الواقع العربي الراهن والتي من شأنها أن تؤثر على تماسك فرضية الاستثناء وتعتمد في إطار مقاربة تفسيرية لظاهرة الانتقال الديمقراطي في البلدان العربية.

الكلمات المفتاحية: الانتقال الديمقراطي؛ علم الانتقال؛ الديمقراطية في البلدان العربية؛ الربيع العربي؛ الاستثناء الديمقراطي العربي؛

Abstract:

This paper deals with the first and foremost research problem of the process of Arab countries' transition to democracy, and more particularly, the reasons for the phenomenon of the Arab exception or "democracy deficit". It, therefore, focuses on the factors that help to overcome this situation from an Arab perspective. The approach is not only based on the theoretical approaches of "Transitology" which are questioned here as they were mainly based on case studies in southern and Eastern Europe and Latin America. New developments in the Arab region and the manifestations of events known as the "Arab Spring" led to the reconsideration of the issue from a different perspective. In other words, by

adopting an explanatory approach to the phenomenon of democratic transition in the Arab countries, the present study stresses on the new actors and variables that are revealed by the current Arab reality which might affect the coherence of the hypothesis of exception.

Key words: *Democratic transition; Transitology; Democracy in Arab countries; Arab spring; Arab democracy exception.*

مقدّمة:

لقد كان الحراك والهبات الشعبية المنددة والمطالبة بتغيير الأنظمة السياسية في بعض بلدان المنطقة العربية في مستهل العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين وراء جهود بحثية ومراجعات نظرية فيما يخص قضية الديمقراطية في هذه المنطقة، وهذا ناهيك عن الاهتمام السياسي والتغطية الإعلامية المكثفة التي جعلتها القضية السياسية الأولى حتى في البلدان التي لم تشملها أحداث ما عرف بالربيع العربي، فبعد أن ساد الانطباع خصوصا في الأوساط الأكاديمية الغربية مع استثناءات والتي وافقتها حتى الكثير من الدراسات والأبحاث العربية بأن البلدان العربية عصية على انتشار المد الديمقراطي العالمي، وتركيز أبحاث في المقابل على كشف مسببات الاستعصاء ومداخل الانتقال الديمقراطي في البلدان العربية، جاءت الأحداث السياسية المذكورة لتحدث هزة فكرية قوية تدفع نحو إعادة النظر في مدى صحة بعض الافتراضات النظرية كفرضية الاستثناء العربي خصوصا في ظل الوقائع والحقائق الطارئة، ومدى انطواء الساحة السياسية المستجدة على فاعلين جدد وعوامل مؤثرة في عملية الانتقال الديمقراطي، وتكتسي هذه الدراسة أهميتها من أنها تصب في هذا المسعى وذلك من خلال السؤال الرئيسي الذي تطرحه، ومفاده ما مدى تكشف الواقع العربي عن معطيات ومتغيرات مستجدة قد تنسف فرضية الاستثناء من جهة، وتفيد من جهة أخرى في تحليل وتفسير ظاهرة الانتقال إلى الديمقراطية في بلدان المنطقة العربية؟

وتستند الدراسة في طرحها لهذا التساؤل إلى افتراض أن تحولات السياق الدولي والمحلي قد انعكست على توازنات القوة الداخلية وأدت إلى ظهور جهات فاعلة جديدة وبروز متغيرات قد تقف وراء إنهاء حالة الاستثناء والدفع بعملية الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية، وللتحقق من ذلك وتقديم الإجابة ختاما على التساؤل المطروح جرى تقسيم الدراسة إلى أربع محاور سعيا وراء أهدافها في التعريف بظاهرة "الاستثناء" أو "العجز" الديمقراطي العربي ومناعة بلدان المنطقة على موجة الديمقراطية العالمية، قبل عرض مسببات هذه الحالة حسبما توصلت إليه الأبحاث المتخصصة، وذلك بالرغم من طرح قضية الديمقراطية بقوة على فترات وما رافقها من تطورات منها دخول بعض الأنظمة العربية دائرة الأنظمة الهجينة باعتمادها لمظاهر الديمقراطية من تعددية وتمثيل، كما تنظر في مدى صمود المقاربات التفسيرية المقدمة لحالة الاستثناء أمام الجدال النظري وإفرازات الواقع في البلدان

العربية خصوصا بعد أحداث "الربيع العربي"، واستهدفت الدراسة بعد ذلك أيضا الوقوف على عوامل التطور الديمقراطي للمنطقة بتحليل وإبراز الفواعل والمتغيرات التي تجلت أهميتها أكثر في ظل الخصوصية العربية بالمقارنة مع ما تم تأكيده في إطار علم الانتقال الذي بنيت مقارباته على تجارب بلدان في مناطق أخرى من العالم، وجاء تفصيل المحاور على النحو الآتي:

أولاً: موجة الديمقراطية العالمية وبروز علم الانتقال والأنظمة الهجينة، 1. 1 عولمة الديمقراطية، 1. 2 علم الانتقال والأنظمة الهجينة.

ثانياً: الديمقراطية في البلدان العربية، 2. 1 حالة الاستثناء العربي، 2. 2 أحداث 11 سبتمبر والدعاية الأمريكية للديمقراطية العربية، 2. 3 الربيع العربي: انبعاث قضية الديمقراطية من الشارع العربي.

ثالثاً: تفسير العجز الديمقراطي العربي، 3. 1 دور أجهزة القمع في الحفاظ على تماسك الأنظمة التسلطية، 3. 2 الثروة النفطية وتعطيل المطلب الديمقراطي، 3. 3 الحتمية الثقافية وراء استدامة التسلطية العربية، 3. 4 دعم القوى الدولية الكبرى للأنظمة التسلطية في المنطقة العربية.

رابعاً: عوامل الانتقال الديمقراطي في ضوء التجارب العربية، 4. 1 مقاربات "علم الانتقال" وتأثير السياق على القدرة التفسيرية، 4. 2 سقوط فرضية الاستثناء الثقافي، 4. 3 إثبات فرضية الاستثناء الاقتصادي والجيوسياسي للمنطقة العربية، 4. 4 الحركات الإسلامية فاعل أساسي في أي عملية تغيير سياسي، 4. 5 الجهات الفاعلة والتفاعلات الجديدة في المخاض الديمقراطي العربي.

أولاً

موجة الديمقراطية العالمية وبروز علم الانتقال والأنظمة الهجينة

لقد تحولت الديمقراطية إلى قيمة عالمية للحكم على الأنظمة السياسية منذ نهاية الحرب الباردة، وبزغ في أفق العلوم السياسية ومنها السياسة المقارنة بالأخص اهتمام متعاظم بظاهرة الانتقالات إلى الديمقراطية، ومع ذلك فإن الديمقراطية بقيت عمليا أبعد عن أن تكون شكل النظام المطبق فعليا في جل دول العالم، وهي النقاط التي يتعرض لها هذا المحور من الدراسة بشيء من التفصيل قبل أن تتطرق في قادم أجزائها إلى وضع الديمقراطية في البلدان العربية وعقباتها وممكناتها.

1- عولمة الديمقراطية:

تصاعد مدّ ما أطلق عليه عالم السياسة الأمريكي "صامويل هانتنغتون" Samuel P. Huntington موجة الديمقراطية الثالثة بحلول العقد الأخير من القرن العشرين[1]، حيث انتشرت الأنظمة التي توصف بالديمقراطية بصورة شبه كونية ومعها المطالب بالحرية السياسية وبالمشاركة والتمثيل والمحاسبة، ما أفضى إلى ما يصفه "لاري دايموند" Larry Diamond "عولمة الديمقراطية" Globalisation of Democracy، فقد أحصت مؤسسة "بيت الحرية" Freedom House بحلول سنة 1990 خمسة وستين (65) نظاما حرا[2].

وفي خضم هذا الوضع صارت الديمقراطية قيمة عالمية ومعيارا للحكم على الأنظمة الصالحة والفاسدة، لاسيما بعد أن تبنتها الهيئة الأممية بشكل صريح، ففي 1996 اعتبر الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره الموجه للجمعية العامة أن الديمقراطية تمثل مفهوما أساسيا ضمن ميثاق الأمم المتحدة رغم أنه لم يأتي على ذكرها لفظا وإنما أوحى بها، لتتبع ذلك إجراءات أكثر وضوحا، فقد اتخذت على مستوى الجمعية العامة قرارات متعلقة بتعزيز الديمقراطية ودعمها عبر العالم، من أبرزها القرار 96/55 في ديسمبر 2000 تحت عنوان "تعزيز الديمقراطية وتوطيدها" الذي دعا الدول الأعضاء لتحقيق هذه الغاية عبر تكريس مبادئ التعددية وحقوق الإنسان وسيادة القانون ودورية الانتخابات، وقبل ذلك تدخلت قوة أممية سنة 1994 بقيادة الولايات المتحدة استنادا إلى قرار مجلس الأمن رقم 940 لإنهاء الانقلاب العسكري في هاييتي وإعادة الرئيس"جان برتران أريستيد" Jean-Bertrand Aristide المنتخب ديمقراطيا إلى الحكم، ليتكرس بذلك مبدأ التدخل من أجل الديمقراطية إضافة إلى مبدأ التدخل الإنساني، كما أصبح إرساء الحكم الديمقراطي محورا أساسيا لجهود حفظ وبناء السلام في البلدان التي واجهت نزاعات وحروبا أهلية، وشهدت قمة الأمم المتحدة في سبتمبر 2005 إنشاء "صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية" United Nations Democracy Fund (UNDEF)[3].

وظهر توجه مماثل على مستوى المنظمات الإقليمية حتى التي لا تملك تقاليد مماثلة لتلك التي تم ترسيخها على مستوى الاتحاد الأوروبي منذ انطلاق الموجة الثالثة في جنوب أوربا وشبه الجزيرة الإيبيرية - اليونان والبرتغال وإسبانيا-[4]، حيث اعتمد الاتحاد الإفريقي مثلا في سنة 2000 في "لومي" بجمهورية الطوغو سياسة تقوم على عدم الاعتراف بالأنظمة التي تأتي بها الانقلابات[5]، كما تعددت وتنوعت الفواعل الدولية المشاركة في جهود ما يسمى "ترقية" أو "نشر" الديمقراطية Democracy Promotion لتشمل تشكيلة متنوعة تضم الدول الغربية خصوصا والأمم المتحدة ووكالاتها والهيئات التابعة لها وخاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمنظمات الإقليمية على رأسها الاتحاد الأوروبي، والمنظمات الدولية المالية –صندوق النقد الدولي والبنك الدولي-، ومنظمات دولية غير حكومية ووطنية حكومية وشبه حكومية على غرار المنحة القومية للديمقراطية National Endowment for Democracy الأمريكية، ومن بين الفواعل الأخرى التي تعد مؤثرة وسائل الإعلام وتكنولوجيات الاتصال والأفراد المغتربين والمستفيدين من اللجوء السياسي، وتتراوح الوسائل المعتمدة حسب "دافيد غوردن" David Gordon بين اعتماد سياسة العصا القائمة على العقوبات وسياسة "الجزرة" أو الحوافز في شكل منح وهبات مالية يضاف إليها الجهود الدبلوماسية، ويعول أيضا حسبه على القوة الرمزية القيمية للديمقراطية[6].

2- علم الانتقال والأنظمة الهجينة:

وبرز أيضا بالموازاة مع الموجة الثالثة في الساحة الأكاديمية أدب واسع يهتم بتفسير ظاهرة انتقال البلدان من الأنظمة التسلطية إلى الديمقراطية شكل مجالا فرعيا ضمن حقل السياسة المقارنة يطلق

عليه المتخصصون "علم الانتقال" (Transitologie / Transitology) قوامه تراكم البحوث والدراسات المستندة للتحليل المقارن للبيانات والمعطيات عن الحالات التي خبرت هذه التجربة، والتي قدمت أدوات معرفية من مفاهيم ومقاربات نظرية عملت من خلالها على إبراز العوامل المسببة ومختلف المعيقات والمشكلات التي تواجه عملية الدمقرطة أو انتقال النظم إلى الديمقراطية[7]، وعلى رأسها مشكلة استقرار النظام الديمقراطي وترسيخه في ظل ارتداد عدد كبير يناهز الثلثين من بين الدول التي عرفت تجربة الانتقال منذ بداية الموجة في 1974، ما أدى إلى بزوغ ميدان آخر للمعرفة السياسية بتوجيه الاهتمام نحو عملية أخرى متداخلة مع الأولى لكنها ترتبط بفواعل وتتطلب عمليات اجتماعية وسياسية مختلفة نسبيا تكشفها مقاربات تفسيرية خاصة بها تندرج ضمن ما يسمى "علم الترسيخ" (/ Consolidologie Consolidology)[8].

لقد تبين أن كثيرا من الانتقالات لم تفضِ إلى ديمقراطية حقيقية وإنما إلى ظهور أنظمة هجينة Hybrid Regimes تجمع مظاهر الديمقراطية من انتخابات دورية وتعددية حزبية في غياب جوهرها وهو حرية التنافس السياسي دون قيود وعدالته ونزاهته من التزوير ما يتيح إمكانية التداول الحقيقي على السلطة[9]، حيث انتبه عدد من الباحثين إلى هذا الواقع الذي يستدعي النظر بتمعن وحذر لا يتماشى مع الرؤية المفرطة في التفاؤل التي طبعت النموذج المعرفي السائد في علم الانتقال قبلا، باعتبار أن أي بلد يخطو خطوة بعيدا عن التسلطية يتجه حتما نحو الديمقراطية، فالعملية الانتقالية غير يقينية من حيث نتائجها كما عبر "أودونيل" Guillermo O'Donnell و"شميتر" Philippe Schmitter في عملهما المرجعي، و قادت في كثير من الحالات إلى وضع خاص يطلق عليه "كاروثيرز" Thomas Carothers "المنطقة الرمادية" Gray Zone[10]، مما يستدعي تحليل الأنظمة الخاصة التي آلت إليها كما يدعو كل من "ليفتسكي" Steven Levitsky و"واي" Lucan A. Way[11]، و التي أطلقت عليها تسميات شتى[12].

ثانياً

الديمقراطية في البلدان العربية

وتأثرت الكثير من البلدان في المنطقة العربية بالتحولات السياسية على المستوى الدولي منذ انهيار الكتلة الشرقية، وكذا بالظروف المحلية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية لتتبنى التعددية السياسية[13] كما حصل في الجزائر بعد مظاهرات أكتوبر 1988، وفي الدول العربية الأخرى التي اعتمدت التعددية بدورها كتونس والأردن ومصر والمغرب واليمن[14]، بينما لم تخض دول مجلس التعاون الخليجي[15] هذا المسار بفعل عوامل عديدة من ضمنها الطابع القبلي التقليدي والولاء للأسرة الحاكمة والأهم من ذلك الرخاء الاقتصادي الذي وفرته العائدات النفطية وأدى إلى انتفاء التنافس السياسي وعدم قيام قوى وفواعل داخلية جديدة تعمل على استمالة الشعب وتقديم نفسها كبديل سياسي مادام الوضع القائم يوفر كل شيء[16].

1- حالة الاستثناء العربي:

وبقيت الدول العربية على الرغم من هذا التغيير منيعة أمام موجة الديمقراطية، فعرفت تبعا لذلك في الأدب السياسي المتخصص بحالة "الاستثناء" و"الاستعصاء"[17] و"العجز" الديمقراطي Arab Democracy Deficit[18]، فمقارنة بالبلدان في مناطق أخرى من العالم في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، إضافة إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) وبلدان أخرى، وبالنسبة إلى مؤشر نظام الحكم "بوليتي 4" Polity IV Index (تتراوح مقاييسه بين الدرجة -10 التي تشير إلى نظام أوتوقراطي جدا و10 درجات كأقصى حد يمثل نظاما جد ديمقراطي) لم تحقق البلدان العربية تقدما إلا بقدر محدود على صعيد الديمقراطية ينحصر في التمثيل السياسي، فمتوسط ما حققته البلدان العربية في الستينيات من درجات نظام الحكم Median Polity Scores بلغ -5.3 مقابل –1.9 بالنسبة لدول شرق آسيا و –4.1 للدول الإفريقية، وبينما اتجه هذا المتوسط عموما للهبوط في فترة السبعينيات في جميع المناطق عدا دول منظمة التعاون، فإن دول أمريكا اللاتينية خلال الثمانينيات ودول شرق آسيا وإفريقيا في التسعينيات قد حققت قفزة ديمقراطية معتبرة، ليبلغ المتوسط المذكور 0.6 في شرق آسيا و1.35 للدول الإفريقية في سنة 2003، بينما كان متوسط البلدان العربية -5.5 وهو أقل حتى من متوسط الستينيات[19]، ووصف تقرير "بيت الحرية" Freedom House للعام 2003 من جهته المنطقة العربية بأنها الأكثر تأخرا من حيث مستوى الحرية بين سبع مناطق من العالم في أواخر التسعينيات[20].

2- أحداث 11 سبتمبر والدعاية الأمريكية للديمقراطية العربية

مثلت هجمات 11 من سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة نقطة فارقة فيما يتعلق بالدور والتأثير الدولي لاسيما الأمريكي لإقامة الديمقراطية في المنطقة العربية، فقد أوحت خطابات الرئيس "جورج بوش الابن" George W. Bush بعد تلك الحادثة باستراتيجية تقوم على نشر الديمقراطية اللبرالية وقيمها في المنطقة، باعتبارها الوصفة الناجعة للقضاء على الإرهاب والأسباب التي تغذيه، ومن ضمنها مشاعر الاستياء والكراهية تجاه أمريكا الداعمة للاستبداد وللكيان الصهيوني في الشرق الأوسط، وبالتالي الحفاظ على أمنها[21]، إضافة لتبني توجه الحرب الاستباقية Preventive war التي عكستها وثيقة "استراتيجية الأمن القومي الأمريكية" في 17 سبتمبر 2002، و شنت من منطلقها حربا بمعية حلفائها على ما اعتبرته دولا مارقة Rogue States، هي أفغانستان سنة 2001 التي تمثل معقل تنظيم القاعدة وزعيمه "أسامة بن لادن" الذي اتهم بتدبير الهجمات لإزاحة حركة طالبان التي تحتضنه من الحكم، وقامت بعد ذلك باجتياح العراق في 20 مارس 2003 لإسقاط نظام الرئيس "صدام حسين"[22]، وبررت عملها الأخير بتواطىء "صدام" مع "بن لادن" ثم بحيازته لأسلحة دمار شامل، قبل اللجوء لمبرر آخر بعد سقوط ادعاءاتها التي بدا زيفها وهو "جعل العراق نموذجا للديمقراطية يحتذى به الشرق الأوسط"[23].

وأطلقت الولايات المتحدة في هذا السياق مشروع "الشراكة الشرق أوسطية" The U.S.-Middle East Partnership Initiative (MEPI) التابع لوزارة الخارجية، وهو عبارة عن برنامج للمساعدات يشمل أربع مجالات هي المجال السياسي حيث يستهدف ترقية المجتمع المدني وتعزيز دولة القانون والتعددية الإعلامية، وفي المجال الاقتصادي يهتم بتشجيع الاستثمار وتسهيل خلق المؤسسات وتحسين الجودة، وفي قطاع التربية يركز على تعميم التمدرس وتحسين البرامج المدرسية والتأهيل المهني في وظائف التجارة والسوق، والمجال الرابع هو تمكين المرأة[24].

وفي فبراير 2004 كشف "بوش" عن مشروع جديد عرف باسم "الشرق الأوسط الكبير" Greater Middle East الذي يشمل أفغانستان وباكستان وإيران وتركيا والكيان الصهيوني إضافة إلى الدول العربية، عرضت وثيقته على مجموعة الدول الثماني الصناعية الكبرى (G8) لمناقشتها في قمتها التي انعقدت في "سي آيسلند" Sea Islands بولاية جورجيا Georgia الأمريكية بين 8 و10 من شهر جوان من نفس السنة، وخرجت هذه القمة بعد المناقشات التي جمعت قادة الثماني برؤساء دول كل من أفغانستان و الجزائر والبحرين والعراق والأردن واليمن وتركيا، بما أطلق عليه "مبادرة الشرق الأوسط الأوسع وشمال إفريقيا" The Broader Middle East and North Africa Initiative (BMENA)، وقامت على وثيقتين الأولى تحت عنوان "الشراكة من أجل التقدم والمستقبل المشترك" Partnership for Progress and a Common Future، والثانية "خطة الدول الثماني لدعم الإصلاح" G8 Plan Of Support For Reform، وظهر جليا تأثر هاتين الأخيرتين بالتحفظات التي أثيرت بدعوى الخصوصية الثقافية للمنطقة، وقد نصتا على التعاون مع دول المنطقة في ثلاثة مجالات وهي تشجيع الديمقراطية وبناء مجتمع معرفي وإجراء إصلاحات هيكلية اقتصادية[25].

3- الربيع العربي: انبعاث قضية الديمقراطية من الشارع العربي:

شهدت المنطقة العربية بنهاية العام 2010 وحلول 2011 هبات وانتفاضات شعبية وحراكا للمطالبة بالتغيير السياسي الديمقراطي[26] عبر الخروج إلى الشارع والاعتصامات في الساحات العمومية[27]، والتي يبدو أنها بعثت الأمل في أوساط فئات وأطياف الشعب وكل الناشطين في المجال العام العربي المتطلعين لتغيير الأنظمة الجاثمة لعقود من الزمن والتي ينسب إليها بالدرجة الأولى فشل سياسات وبرامج التنمية وحالة التخلف وتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لاسيما في البلدان التي لا تعتمد على الريع النفطي كمصر وتونس لدرجة أن هذه الأحداث عرفت بمسمى مغرق في التفاؤل "**الربيع العربي**"، والتي بقدر ما أدت إلى زعزعة الأنظمة الحاكمة في المنطقة فإنها عرضت الكتابات في مجال السياسة المقارنة عن الشرق الأوسط أيضا لهزة قوية، حيث فاجأت كل المهتمين بشؤون المنطقة من الأكاديميين ورجال السياسة والاستخبارات، والذين تشاركوا انطباعا عاما بأن الأنظمة الحاكمة التسلطية متحكمة تماما في الوضع حتى مع أواخر العشرية الأولى من القرن الواحد والعشرين، وهذا ما يفسر نسبيا في تقدير "مارك لينش" Mark Lynch الحماسة التي تم التعامل بها مع الأحداث والمبالغة في التوقعات لمآلاتها التي لا يمكن في نظره ووقت كتابته الجزم بها[28].

ويرى "لينش" Lynch أن الوضع كان مشابها لما واجهه حقل العلوم السياسية إثر سقوط الاتحاد السوفياتي، حيث بدا التغيير حتميا لكن توقيته وطبيعته لم يكن سهلا أبدا التنبؤ بها، فقد كان الاستياء واضحا في كثير من الدول العربية ووجهت انتقادات صريحة للزعماء العرب، كما أن الحركات الاحتجاجية لم تمثل حدثا طارئا، حيث طبعت الساحة العربية في مصر وأرجاء شمال إفريقيا وحتى في بلدان من الخليج العربي طوال العقد الأول من الألفية الثالثة لدوافع سياسية واقتصادية، وإن لم تنجح من قبل في إسقاط الأنظمة الحاكمة، وقد لفتت دراسات وكتابات من بينها ما أصدره "لينش" Lynch نفسه إلى بعض التغييرات في تركيبة المجال العام[29] العربي قبل الانتفاضات من عدة نواحي، من حيث ثقافة ولغة المناقشة السياسية للمعارضة، وبروز الحركات الاحتجاجية مثل حركة "كفاية" المصرية، وظهور إعلام فضائي موازي تمثله شبكة "الجزيرة"، إضافة إلى نشاط الحقوقيين متعددي الجنسيات، وطغيان الشعور بالإحباط ونفاد الصبر لدى فئة الشباب[30].

ثالثاً

تفسير العجز الديمقراطي العربي

إذا كان التوجه العام للأبحاث المجسمة لحقل "علم الانتقال" هو الكشف عن العوامل المتحكمة في عملية الانتقال من النظام الاستبدادي إلى النظام الديمقراطي، فإن ذلك لم يحل دون طرح بعض الباحثين لسؤال مهم وذي صلة يتعلق بمعيقات هذه العملية أو بعوامل صلابة ومقدرة الأنظمة الاستبدادية بصفة عامة على الاستمرار ومقاومة التغيير الديمقراطي، فمثلا أشار "آدم برزيفورسكي" Adam Przeworski إلى ارتباط استقرار الأنظمة التسلطية بثلاث دعامات أساسية هي الكذب أو الديماغوجية والقمع إضافة إلى النجاح الاقتصادي[31].

والمنطقة العربية التي اعتبرت الأكثر تخلفا بمقاييس الديمقراطية وبقيت كأنها تقبع على هامش العالم والتاريخ مقابل التطورات الحاصلة لاسيما منذ نهاية الحرب الباردة، خصتها كثير من الدراسات بالبحث في أسباب واقعها هذا والذي ربطته بعوامل يمكن حصر أهمها في النقاط الآتية:

1- دور أجهزة القمع في الحفاظ على تماسك الأنظمة التسلطية:

أرجعت بعض الأبحاث استعصاء الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية إلى القدرة على القمع والإكراه التي تمتلكها الأنظمة العربية، فمن خلال دراستين لها نشرتهما في 2004 و2012 ربطت الباحثة الأمريكية "إيفا بيلين" Eva Bellin استمرار الأنظمة العربية بقدرات واستعداد الأجهزة الأمنية لحمايتها، وحددت أربعة متغيرات تتحكم في القدرات الإكراهية للأنظمة السياسية، يتعلق أولها بالموارد المادية و المالية التي توفرها للأجهزة الأمنية و التي تخصصها من الميزانية العامة للدولة بقدر يجعلها تتفوق حتى على قطاعات اجتماعية حيوية كالتعليم والصحة، وثانيها يتمثل حسب الباحثة في استمرار الدعم الدولي للمؤسسات الأمنية وأدوارها، فيما يتعلق ثالث المتغيرات بدرجة المؤسسية[32] بالنسبة للأجهزة الأمنية التي كلما ارتفعت قللت من ميل هذه الأجهزة للقوة و القمع في مواجهة مطالب التغيير والإصلاح

والعكس في حالة انخفاضها التي تؤدي إلى انتشار المحسوبية والزبائنية وتبادل المنافع، أما المحدد الرابع فيرتبط بدرجة التعبئة الشعبية للمطالبة بالتغيير السياسي، إذ تفترض الباحثة أن توسع القاعدة المعبرة عن رفض النظام كما وكيفا يقلل من رغبة واستعداد الأجهزة الأمنية لممارسة القمع، و يؤدي ذلك إلى تعاظم فرص الانتقال إلى الديمقراطية[33].

2- الثروة النفطية وتعطيل المطلب الديمقراطي:

أكد باحثون كثر في مجال الانتقالات الديمقراطية يتقدمهم "سيمور مارتن ليبست" Seymour Martin Lipset على أهمية التنمية الاقتصادية ومستويات الدخل المرتفعة وتشكل واتساع الطبقة الوسطى لقيام الديمقراطية[34]، لكن هذه النظرية التي تعود جذورها إلى المفكر الإغريقي "آرسطو" ولقيت قبولا واسعا[35] واجهت تحديا كبيرا شكلته بلدان الشرق الأوسط ومنها البلدان العربية تحديدا الغنية بالنفط، فقد لاحظ "صامويل هانتنغتون" Samuel Huntington أن المستوى المرتفع لإجمالي الناتج القومي للفرد لم يكن كافيا لدفع دول كالعراق والسعودية والكويت وليبيا نحو الديمقراطية، و قدر أن ذلك مرده إلى أن النمو والثراء الاقتصادي لم يقترن في هذه الدول بنظام اقتصادي قائم على التصنيع الموسع وعلى التنوع والتعقيد والتداخل بين مجالات النشاط الاقتصادي الذي يؤدي إلى إيجاد موارد ومصادر للثروة والسلطة خارج نطاق الدولة وإحداث تغيير في البنية والقيم الاجتماعية وبالتالي الحاجة لتغيير عملية اتخاذ القرار، فالعائدات النفطية تغني الدولة عن الحاجة إلى تحصيل الضرائب من رعاياها[36]، وبذلك فإن التأثير السلبي للنفط والثروات الطبيعية يكون حين تشكل مصدرا أساسيا للدخل القومي في تقدير "ليزا أندرسون" Lisa Anderson (1987) و"جيل كريستال" Jill Crystal (1995)، واستغلال الدولة للعائدات النفطية لتقديم الدعم لفئات اجتماعية واسعة لتعزيز الولاء والإذعان للنظام القائم ومنع تشكل قوى مستقلة عن الدولة تطالب بالحقوق السياسية[37]، فالطبقة الوسطى في الغرب وخصوصا في الولايات المتحدة كانت المحرك الأساسي للديمقراطية برفضها دفع الضرائب إلا في وجود تمثيل برلماني (No Representation, No Taxation)، والحكومات التسلطية حسب "لوسياني جياكومو" Luciani Giacomo إذا توفرت لها الموارد الاقتصادية قادرة على شراء الشرعية بدون ديمقراطية[38].

ويستدل "ميكاييل روس" Michael L. Ross على هذه العلاقة السلبية بأن الربيع العربي لم يمس إلا دولة واحدة غنية بالنفط هي ليبيا وبإيعاز من الحلف الأطلسي (NATO)، في حين تمكنت باقي الدول من المحافظة على استقرارها مستغلة قدراتها المالية في تعزيز الإنفاق العام، ففي 2011 مثلا أعلنت الجزائر عن استثمار قيمته 156 مليار دولار في البنية التحتية وأعلنت عن رفع الضرائب عن مادة السكر، بينما خصصت السعودية 136 مليار دولار لزيادة الأجور في القطاع العام والتعويض عن البطالة وإعانات السكن، فيما وهبت الكويت مواطنيها منحة نقدية تقدر بألف 1000 دينار كويتي حوالي 3600 دولار أمريكي وتموينا غذائيا لمدة أربعة عشر شهرا، لكن ضعف أو غياب الإمكانيات المالية المرتبطة بالنفط لم تسعف أنظمة "زين العابدين بن علي" في تونس و"حسني مبارك" في مصر و"علي عبد الله صالح" في اليمن للوفاء

بوعودها التي لم تكن بمستوى المبادرات السالفة، فكانت هشة وغير محصنة في وجه الهبة الشعبية التي أدت لإطاحتها[39].

3- الحتمية الثقافية وراء استدامة التسلطية العربية:

ربط بعض الباحثين غياب الديمقراطية بالثقافة السائدة في المنطقة العربية، والتي تتسم بغلبة طابع "الأبوية" على العلاقات الاجتماعية الذي يتعدى إلى النظام السياسي من وجهة نظر "هشام شرابي"[40]، وما يعبر عنه الأنثربولوجي المغربي "عبد الله حمودي" بعلاقة "الشيخ والمريد" حيث تطبع الثقافة الصوفية للمجتمع أيضا الدولة والمجال السياسي[41]، وهذا الاتجاه استشراقي في أصله حيث يحمل هذا التفسير في طياته ميول المركزية الإثنية والعرقية الاستعلائية التي تقدم الغرب كنموذج متفوق ينفرد بفضائل المدنية والتقدم والديمقراطية التي هي نتاج تطور نسقه الخاص[42]، في حين ينظر بدونية إلى الشعوب غير الغربية التي توضع في قوالب نمطية معاكسة للحداثة بما في ذلك الشعوب العربية والإسلامية كما يبين "إدوارد سعيد" في تناوله للاستشراق Orientalismes أو الدراسات الغربية عن الشرق الأوسط[43].

ويلقي هذا الاتجاه تهمته أساسا على الإسلام باعتباره المقوم الأساسي للثقافة في الشرق الأوسط والمنطقة العربية، وتعود جذوره إلى فكر "ماكس فيبر" Max Weber من خلال كتابه "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية" The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism (1905)، حيث حكم على الثقافة الشرقية بأنها استبدادية ولاعقلانية، ووصف الإسلام بحسب "بريان تيرنر" Bryan S. Turner بأنه مناقض للرأسمالية لافتقاده للقانون العقلاني الرسمي الذي يحكم مختلف العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ولتوجهه الحربي وعدم استقراره السياسي كما يدعي[44].

ويعد المستشرق الأمريكي اليهودي "برنارد لويس" Bernard Lewis من أبرز من عبروا عن هذا الطرح، حيث تحدث عن غياب الفصل بين الدين والدولة في الإسلام نظريا وتاريخيا بعكس الحال في المسيحية، فالدين الإسلامي مثل في تقديره قواما ليس لتشكيل الدولة فحسب بل أيضا أساسا لتكوين الهوية السياسية إلى غاية سقوط الإمبراطورية العثمانية[45]، واعتبر زيادة على ذلك أن التقاليد الإسلامية في الحكم تتسم بالتحكم والسيطرة وتفرض الطاعة والإذعان، وهي تقاليد متجذرة حسبه يستبعد إضعافها معتبرا أن الحكومات في العصر الحديث استفادت من هذا المعطى التاريخي وعززت قدراتها في فرض سلطتها بالآليات والوسائل والتكنولوجيا الجديدة[46].

ويمكن ذكر أسماء كثيرة عبرت عن ذات الموقف الذي يرى أن القيم أو الثقافة السياسية التي يزود بها الإسلام معتنقيه لا تساعد على قيام الديمقراطية، ومن ضمنها "صامويل هانتنغتون" Samuel Huntington الذي يقول أنه رغم الصورة التي يقدم بها النمط الثقافي الإسلامي من قبل البعض منهم "إرنست جيلنر" Ernest Gellner، على أنه يتميز بالتوحيد وأخلاقيات الحكم والنزعة الفردية وكراهة الكهنوت وغيرها كسمات مناسبة للتحديث، فإن الإسلام لا يفرق بين المجتمع الديني والمجتمع السياسي ما

يجعل المشاركة السياسية مرتبطة بالانتماء الديني، حيث لا يتولى الحكم في دولة مسلمة إلا مسلم تقي وتكون الشريعة هي القانون والرأي الحاسم في مراجعة السياسات الحكومية يكون للعلماء، فشرعية الحكومة وسياساتها تنبع من العقيدة والممارسة الدينية مما يتناقض مع متطلبات الديمقراطية، ويضيف بأن الناحية العملية تثبت أن عموم البلدان ذات الأغلبية المسلمة ليس لها تجارب ديمقراطية ناجحة ومستمرة[47].

ولم يكن الطرح السالف مقبولا حتى من لدن بعض الباحثين الغربيين الذين قدموا رؤية مغايرة عن الإسلام بإظهار أوجه الانسجام أو إبراز وجود قابلية إسلامية لاحتضان الديمقراطية من خلال تفعيل المفاهيم والمبادئ الإسلامية للحكم وعلى رأسها "الشورى" بالإضافة إلى مبدأي "الاجتهاد" و"الإجماع" مثل ما فعل "جون إسبوزيتو" John L. Esposito من خلال دراستيه مع "جون فول" John O. Voll ومع "جايمس بيسكاتوري" James P. Piscatori[48]، وفضلا عن ذلك وجه باحثون نقدا موضوعيا على أساس أن هذه النظرية غلبت عليها الانطباعية وغابت عنها المنهجية والتحقيق العلمي، فمن خلال توظيف متغيرات متعددة قابلة للقياس الإمبريقي الكمي مع المقارنة، استبعد "ستيفن فيش" M. Steven Fish فرضيات أن المجتمعات الإسلامية أكثر عرضة للعنف السياسي وأنها أقل علمانية وأن الثقة بين الناس أقل فيها من المجتمعات الأخرى، ليؤكد أن عاملا واحدا يمكن أن يكون أكثر تفسيرا للعجز الديمقراطي وهو مكانة المرأة الاجتماعية والسياسية الضعيفة في مقابل الهيمنة الذكورية، وهو وضع قابل حسب رأيه للتغيير إذ لا يجد ما يبرره حتى في نصوص القرآن[49].

ووظف كل من "ألفرد ستيبن" Alfred Stepan و"غرايم روبرتسون" Graeme B. Robertson دلائل إحصائية مستعينين ببيانات "مشروعي بوليتي" Polity Project و"بيت الحرية" Freedom House في الفترة 1972-2000، وذلك بالتركيز أساسا على مؤشر التنافسية الانتخابية Electoral Competitiveness الذي يعترفان بأنه لا يناهز الديمقراطية وإنما باعتباره عاملا محوريا لوجودها ولآفاق إقامتها، ليؤكدا أن التخلف الديمقراطي حالة عربية ولا علاقة له بالإسلام بما أن كثيرا من الدول الأخرى ذات الأكثرية المسلمة سجلت نتائج أفضل في الفترة المذكورة[50]، وأكد "لاري دايموند" Larry Diamond ما توصلت إليه الدراسة السابقة مبرزا أن هناك ثماني دول غير عربية ذات أكثرية مسلمة تعتبر ديمقراطيات بحسب تقييم "بيت الحرية" Freedom House مقابل ولا دولة عربية واحدة إذا تم اعتماد المقياس الأدنى أي وجود انتخابات حرة وعادلة، كما أن هناك فجوة واسعة في الحريات "Freedom Gap" بين الدول العربية ونظيرتها غير العربية ذات الأغلبية المسلمة، فبنهاية 2008 تحصلت ست عشرة (16) دولة عربية شرق أوسطية على متوسط 5.53 على سلم تقييم "بيت الحرية" حيث النتيجة الأسوء هي 7 المعرفة للأقل حرية، بينما كان معدل ثلاثين (30) دولة غير عربية ذات أكثرية مسلمة يناهز 4.7، وهذا الفارق الذي يقارب النقطة يعد معتبرا على تقييم يشمل السبع (7) درجات[51].

لكن أبحاثا أخرى قد فندت وجود استثناء عربي من الناحية الثقافية خاصة، فباعتمادها على مسوح الرأي العام أكدت دراسات أن الشعوب العربية لا تقل في تأييدها للنظام الديمقراطي عن الشعوب في مناطق أخرى من العالم، والتي سيشار لأمثلة عنها في قادم.

4- دعم القوى الدولية الكبرى للأنظمة التسلطية في المنطقة العربية:

اعتبرت الأدبيات أن القوى والعوامل الدولية لم يكن لها دور مهم في انتقالات الموجة الثالثة إلى غاية نهاية العقد التاسع من القرن العشرين، حيث لاحظ "صامويل هانتنغتون" S. Huntington أن العامل الخارجي المتمثل في تدخل القوى الدولية أو إنهاء الاستعمار الذي كان حاضرا بقوة خلال الموجة الثانية أصبح تدخله عارضا خلال الموجة الثالثة وكان بشكل محدود قبل 1990 في غرينادا وبنما ومستعمرات بريطانية صغيرة جلها تقع في منطقة الكاريبي، ومع أنه لا ينفي أهمية التأثيرات الخارجية في حدوث الموجة ككل فالعمليات ذاتها في نظره وليدة التجاذب السياسي في الداخل[52]، ويحصي "حسنين توفيق إبراهيم" مع الرصيد الضئيل لدور القوى الدولية في الدمقرطة فقط حالتي ألمانيا و اليابان (الموجة الثانية) بعد الحرب العالمية الثانية[53].

ويتصور الباحثون أن السياسة الأمريكية على وجه الخصوص أثرت سلبا خلال الحرب الباردة بدعمها للحكام الدكتاتوريين في مناطق مختلفة من العالم، كالجنرال "أناستازيو سوموزا" Anastasio Somoza في "نيكاراغوا" و"محمد رضا بهلوي" شاه إيران و "فرديناند ماركوس" Ferdinand Marcos في الفلبين لإبقاء دولهم خارج دائرة الشيوعية، وينطبق هذا على الشرق الأوسط و المنطقة العربية كذلك[54]، لكن تحولا مهما حصل على مستوى الخطاب السياسي على الأقل بوصول "رونالد ريغان" Ronald Reagan إلى الرئاسة والذي تبنى سياسة تقوم على دعم الديمقراطية في العالم قادت إلى إنشاء "المنحة القومية للديمقراطية" National Endowment for Democracy (1983)[55]، بعد أن كان "جيمي كارتر" Jimmy E. Carter قد تخلى عن النهج الواقعي الذي ساد فترة "ريتشارد نيكسون" Richard M. Nixon و"جيرالد فورد" Gerald R. Ford في وجود أحد منظريه "هنري كيسنجر" Henry Kissinger كمستشار للأمن القومي و وزيرا للخارجية (1973-1979)، وأعاد روح "ويلسون" المعيارية" باعتماده لورقة حقوق الإنسان في سياسته الخارجية[56]، ويرى "لاري دايموند" Larry Diamond أن الضغوط الأمريكية في عهد "ريغان" ساهمت في الانتقال الذي حصل في الشيلي وكوريا الجنوبية مع الحيلولة دون وقوع انقلابات عسكرية في كل من السلفادور وهندوراس و بوليفيا في الثمانينيات، و ساهم التدخل العسكري الأمريكي في منع الانقلاب على نظام الرئيسة "أكينو" Corazon Aquino في الفلبين 1989، و في استعادة نظامين ديمقراطيين في كل من غرينادا 1983 و بنما 1989[57].

واستمر الخطاب الأمريكي الداعم للديمقراطية في عهد "جورج ولكر بوش" George Herbert Walker Bush الذي اعتمد إستراتيجية قائمة على الدبلوماسية والمساعدة لدعم الديمقراطيات الناشئة في وسط وشرق أوربا[58]، واستخدم الرئيس "كلينتون" William Jefferson "Bill" Clinton

مفهوم "التوسع الديمقراطي" Democratic Enlargement والذي كان له بعد اقتصادي حسب "وليد عبد الحي" يتمثل في تعميم نظام اقتصاد السوق بالدرجة الأولى وكسب المزيد من الأسواق الخارجية[59]، بعد ذلك مثلت هجمات 11 سبتمبر 2001 نقطة فارقة بالنسبة للسياسة الأمريكية فيما يتعلق بنشر الديمقراطية بالأخص في منطقة الشرق الأوسط، و هو ما عبر عنه الرئيس "بوش الإبن" George Walker Bush Jr بقوله: "إن السياسة الأمريكية التي امتدت على نحو 60 عاما في تأييد حكومات لا تلتزم بالحرية السياسية قد فشلت، وإن واشنطن قد تبنت إستراتيجية مستقبلية جديدة للحرية في الشرق الأوسط"[60].

وعمدت الإدارة الأمريكية إلى ترجمة هذا الخطاب إلى خطوات عملية من خلال المشاريع التي سلف ذكرها، والتي واكبتها مبادرة موازية من قبل الاتحاد الأوروبي الذي أطلق "سياسة الجوار الأوربي" The EU Neighbourhood Policy في ماي 2004 لتحل محل "مسار برشلونة" الذي أعلن عنه في نوفمبر 1995 تحت مسمى الشراكة الأوروبية- المتوسطية Euro-Mediterranean Partnership (EUROMED)، وتمس سياسة الجوار بلدان شرق الاتحاد بما في ذلك روسيا التي لم تبدي تجاوبا معها، و الجنوب متمثلا في دول الشراكة المتوسطية التي أدرجت ليبيا في قائمتها فيما استثنت تركيا باعتبارها مرشحة معترفا بها للالتحاق بالاتحاد[61]، حيث تميزت السياسة الأوروبية للجوار باعتمادها أكثر على القوة الناعمة بتركيزها على الحوافز عوضا عن العقوبات التي لم تتطرق إليها "ورقة إستراتيجية سياسة الجوار" ENP strategy paper[62]، وكرد فعل على التحولات السياسية العربية في سنة 2011 أطلق الاتحاد الأوروبي مبادرة اعتبرها استجابة سريعة تحت تسمية "الشراكة من أجل الديمقراطية والازدهار المشترك مع جنوب البحر الأبيض المتوسط" A Partnership for Democracy and Shared Prosperity with the Southern Mediterranean رصد من خلالها حزمة أخرى من المساعدات[63].

واتسمت السياسة الأمريكية في المقابل بتوجه إمبريالي لم يترك خيارا لدول العالم سوى التعاون مع أمريكا في حربها على الإرهاب ما عبر عنه "بوش"بقوله: "من لا يقف مع أمريكا هو ضدها"، والتي لا تندرج في إطار مبدأ الدفاع عن النفس فحسب الذي تكرس مع إمكانية اللجوء له في أوضاع أقل خطورة وإنما كانت ذات بعد وقائي كان من قبل محل ارتياب ولا أساس له في العرف والقانون الدولي، وهو أحد أسباب التوجس من السياسة الأمريكية حيث عكست الحرب الانطباع بأنها موجهة ضد الإسلام كما يقول "هانتنغتون" Huntington، ومما خلف هذا استخدام "بوش" لكلمة (Crusade) في وصفها والتي أحد معانيها "الحرب الصليبية"[64]، فضلا عن ذلك فإن السياسة الخارجية الأمريكية لما بعد 11 سبتمبر 2001 وإستراتيجية الأمن القومي التي أطلقت سنة من بعد بنيت على أفكار و توجهات "مشروع القرن الأمريكي الجديد" Project for the New American Century الذي صاغه اليمين المتطرف الذي يؤمن بسمو المصلحة الأمريكية على ما سواها وتحقيقها إن تطلب الأمر حتى بالقوة العسكرية، وبضرورة

قيادة الولايات المتحدة للعالم وتدخلها في مختلف قضاياه، واعتماد "الميوعة" الموقفية بعدم الالتزام بشكل محدد للعلاقة مع الآخر[65].

جعلت كل هذه الخلفيات إضافة إلى شواهد الواقع على غرار نسخة الديمقراطية الأمريكية الموعودة في العراق الموقف الأمريكي محل اشتباه بأنه لا يتعدى البلاغة الخطابية، وأن الديمقراطية لا تمثل بالنسبة للسياسة الأمريكية أولوية وإنما مجرد ورقة للضغط على الأنظمة التي لا تساير توجهاتها أو ما يوصف بمنطق الانتقائية، ومن أبرز الأدلة على ذلك تعامل الإدارة الأمريكية مع حركة "حماس" بعد فوزها في الانتخابات التشريعية في جانفي 2006، حيث قامت بمعية دول غربية أخرى بقطع مساعداتها الاقتصادية للفلسطينيين وعلقت الرجوع لتقديمها بإعلان الحركة التخلي عن نهج العنف والاعتراف بالكيان الصهيوني والانخراط في عملية السلام وفق الشروط التي تراها، وهو ما نجم عنه تقهقر الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وبدت بذلك وكأنها تعاقب الشعب الفلسطيني على اختياره الديمقراطي[66]،

فقد تعززت المخاوف الأمريكية التي أثارها بعض الخبراء وحتى الحكام العرب من البديل المطروح في الساحة السياسية العربية المتمثل في الحركات الإسلامية التي لا تخدم المصالح الأمريكية في المنطقة ومن ضمنها الحفاظ على أمن الكيان الصهيوني، وهذا ما جعلها تنتهج سياسة لا تتماشى مع حماستها الخطابية مباشرة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وتفضل إصلاحات في إطار الأنظمة القائمة التي أبدت تعاونا كبيرا في ملف محاربة الإرهاب، وبقيت الولايات المتحدة بهذا تواجه "مأزق المصداقية" The Problem of Credibility بتعبير "مارينا أوتاواي" Marina Ottaway [67].

رابعاً

عوامل الانتقال الديمقراطي في ضوء التجارب العربية

تعمد الدراسة في آخر محاورها هذا إلى محاولة استخلاص أهم القوى الفاعلة والمتغيرات المؤثرة والحقيقة بأن تدرج ضمن مقاربة تفسيرية متكاملة للحالات العربية، وذلك بالتأسيس على قاعدة التراكم المعرفي في المجال المتخصص في ظاهرة الانتقالات الديمقراطية.

1- مقاربات "علم الانتقال" وتأثير السياق على القدرة التفسيرية:

أفرزت أدبيات الانتقال الديمقراطي منذ النصف الثاني من القرن العشرين مجموعة من المقاربات التفسيرية المتعلقة بعوامل السببية[68] التي افترض الباحثون واستدلوا على علاقتها بهذه العملية، وعلى كثرة الإسهامات فإن المقاربات النظرية يمكن تصنيفها بحسب توجهها العام كما يرى "آدم برزيفورسكي" Adam Przeworski إلى مقاربات تركز على الشروط الموضوعية لحدوث الانتقال و أخرى تتمحور حول الاستراتيجيات والخيارات السياسية للنخب[69]، وتشمل مقاربات الشروط والظروف المواتية للانتقال ما يطلق عليه "محمد زاهي بشير المغيربي" و آخرون"مقاربة التحديث" Modernization Approach التي تؤكد أن عملية التحديث وما يرتبط بها من تصنيع وزيادة في الدخل وتوسع الطبقة الوسطى والتمدن وانتشار التعليم يمثل أساس الديمقراطية، و"المقاربة البنيوية" The structural

Approach التي ترجع الانتقال إلى الديمقراطية إلى التغييرات التي تمس بنية وتوازن القوة للدولة والمجتمع وعلاقتهما بفعل التطورات الاقتصادية والاجتماعية، أما المقاربة المقابلة فتتمثل في مقاربة الانتقال The Transition Approach التي تركز على دور وخيارات الفاعلين من النخب السياسية خصوصا[70].

لكن وإن صح أن تفسير حدوث هذه الظاهرة يرتبط كما يقول "الجابري" بالإجابة على تساؤلين أحدهما متعلق بالمعطيات والظروف التي تؤدي إلى حدوثها، وآخر بالقوى الفاعلة التي تكون وراء تحقيقها[71]، فهذا التصنيف يفتقد لصفة الشمول من منطلق أنه لا يشير إلى مقاربات أخرى تتعلق بشروط بنيوية كالثقافة السياسية ومقاربة العلاقات الدولية التي لم تبرز إلا بعد نهاية الحرب الباردة تقريبا، حيث أن موضوع الانتقالات الديمقراطية ارتبط بحقل السياسة المقارنة الذي كان مجاله البحثي منحصرا في السياسة الداخلية للدول، قبل أن تؤدي التغيرات المعرفية على مستوى الحقل والموضوعية على المستوى الدولي إلى مراجعة هذا التوجه، فقد تم إقحام العامل الدولي في دراسة عناصر وظواهر السياسة الداخلية ومنها الانتقال الديمقراطي وذلك تزامنا مع بروز الاهتمام بكيفية التكامل بين حقلي السياسة المقارنة والعلاقات الدولية[72]، وخصوصا أيضا مع وصول موجة الانتقالات الثالثة إلى مناطق أخرى خارج أوروبا أين برز تأثير المتغير الدولي بشكل واضح نتيجة لانكشاف البيئة الداخلية لهذه البلدان أمام نفوذ القوى الدولية سياسيا واقتصاديا، يضاف إلى ذلك المقاربة المؤسساتية وإن كانت تستدعى أكثر في موضوع ترسيخ الديمقراطية.

وإذا كانت الأدبيات البارزة والمرجعية في علم الانتقال قصرت الفواعل في النخب السياسية من السلطة والمعارضة كمقال "دانكوورت روستو" Dankwart A. Rustow[73]، ومن بعده الكتاب رباعي الأجزاء بعنوان الانتقالات من الحكم التسلطي Transitons From Authoritarian Rule من تحرير كل من "غييرمو أودونيل" Guillermo A. O'Donnell و"فليب شميتر" Philippe C. Schmitter و"لورنس وايتهيد" Laurence Whitehead[74]، وأيضا كتابات "صامويل هانتنغتون" Samuel P. Huntington[75]، فقد انتبه باحثون آخرون إلى وجود فواعل أخرى مؤثرة، فما يطلق عليه "لوكهام" Robin Luckham و"وايت" Gordon White "السياسيين الديمقراطيين" Democratic Politicians يمكن أن يتواجدوا في مؤسسات غير متوقعة للدولة كالجيش والاستخبارات، وعلى المعارضة الديمقراطية أن تستقطبهم وتتحالف معهم لتنجح في إزاحة النظام الاستبدادي[76]، ويشير الباحثان نفسهما إضافة إلى "لاري دايموند" Larry Diamond أيضا إلى الدور الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني في الأطوار المختلفة للدمقرطة، فهي تساهم في دفع التغيير السياسي والانتقال عبر التعبئة لمختلف فئات و شرائح المجتمع وممارسة الضغط على النظام الحاكم[77].

وقد برزت أهمية المجتمع المدني كفاعل في الانتقالات خصوصا بعد سنة 1989 مع الانتقالات التي حصلت في وسط شرق أوروبا وتحديدا في بولندا و تشيكوسلوفاكيا[78]، ومن بعدها سلسلة الثورات التي تعرف بالثورات الملونة Color/ Colour Revolutions[79] في بلدان الكتلة الاشتراكية السابقة بين

عامي 1998 و2008، حيث اتحد المواطنون مع جماعات المجتمع المدني وأحزاب المعارضة للتنديد بالتلاعب الانتخابي ودعم إجراء انتخابات نزيهة في ظل أنظمة تسلطية تنافسية والتي كللت بالنجاح في حالات سلوفاكيا (1998) و كرواتيا (2000) وصربيا (2000) وجورجيا (2003) وأوكرانيا (2004) وقيرغيزستان Kyrgyzstan (2005)، فيما فشلت في زحزحت النظام الاستبدادي في أرمينيا (2003، 2008) وأذربيجان (2003، 2005) وبيلاروسيا (2006)[80].

وما يمكن استخلاصه من ملاحظات بعض الباحثين على غرار "مايكل ماكفول" Michael McFaul أن موجة الانتقالات في كل منطقة من العالم يمكن أن تبرز معها فواعل وتفاعلات وتهيئها ظروف تتصل بخصوصيتها من كافة النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ففي حالات صربيا وجورجيا وأوكرانيا التي تمت الإشارة إليها تميزت الثورات الديمقراطية بأربع خصائص أساسية، على رأسها أن السبب الرئيسي تمثل في تزوير الانتخابات وليس في حدوث حرب أو أزمة اقتصادية أو انقسام النخب الحاكمة ولا بسبب صدمة خارجية أو عامل دولي أو موت الدكتاتور، ثانيا أن هدف القوى الديمقراطية كان الدفاع عن وتفعيل الدستور الديمقراطي الموجود بدلا من استبدال قواعد العملية السياسية، وثالثا أن كلا من طرفي الصراع السياسي النظام والمعارضة يدعي أنه يملك سلطة سيادية، وأخيرا كل هذه الحالات الثورية انتهت دون عنف و حافظت على مبدئها السلمي[81].

ويضيف "ماكفول" إلى ما تقدم من السمات مجموعة أخرى من الخصائص التي تمثل عوامل مشتركة للنجاح في الحالات المذكورة، وتشمل[82]:

1- وجود نظام شبه استبدادي Semi-Autocratic بدلا من نظام استبدادي تماما.
2- نظام حاكم لا يحظى بالشعبية.
3- معارضة متحدة ومنظمة.
4- وجود فريق مستقل لمراقبة الانتخابات[83].
5- وجود إعلام حر بقدر كافي لاطلاع المواطنين على التزوير الانتخابي.
6- قدرة المعارضة على تعبئة عشرات الآلاف أو أكثر من المتظاهرين للاحتجاج على التزوير.
7- حدوث انقسام بين القوات الأمنية.

واستنادا إلى ملاحظات "ماكفول" والفوارق التي سجلها فيما يتعلق بدول أوروبا الشرقية مقارنة باستنتاجات أدبيات علم الانتقال، والتي استندت إلى حالات جنوب أوروبا وأمريكا اللاتينية خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، حيث أنه وفي عمل آخر أكد أيضا أن عدم توازن القوى بين النظام والمعارضة وليس العكس هو ما كان وراء نجاح عمليات الانتقال في أوربا الشرقية بخلاف ما أكدته الأدبيات بالنسبة للمناطق الأخرى[84]، يمكن استخلاص أن ما حصل من انتقالات للأنظمة التسلطية في المنطقة العربية من خلال أحداث ما سمي "الربيع العربي" قد يتكشف عن عوامل ومتغيرات تفسيرية للانتقال نابعة من خصوصية المنطقة، مما يستدعي تسخير الملاحظة والتحليل العلمي لهذه الأحداث في

محاولة التعرف على الحقائق التي يفترض أخذها بعين الاعتبار والعوامل المؤثرة وربما المفسرة لهذه الظاهرة في هذه المنطقة تحديدا، وتأتي أهم النقاط التي تستحق الذكر في هذا الخصوص في بقية فروع هذا المحور.

2- سقوط فرضية الاستثناء الثقافي:

لقد كانت فرضية ما يطلق عليه "لاري دايموند" L. Diamond "الحتمية الثقافية" محل تشكيك ورفض من طرف كثير من الباحثين الغربيين، حيث عمدوا إلى تفنيد مقولة ثبات وتماسك مكونات الثقافة السياسية واستعصائها على التغيير التي جرى تكذيبها معرفيا وموضوعيا بالوقائع ولسبب معياري كون تصديقها يؤدي إلى حكم نهائي بالتسلطية على بعض الشعوب[85]، فقد دعا "صامويل هانتنغتون" مثلا Samuel P. Huntington للحذر من التشبث بذريعة العوائق الثقافية Cultural Obstacles في وجه المجتمعات الإسلامية والقيم والمعتقدات الآسيوية التي يطلق عليها "الكونفوشيوسية" Confucianism بالنسبة للمجتمعات الآسيوية، حيث أثبت التاريخ حسبه أن الثقافات ديناميكية قابلة للتغير مع تعاقب الأجيال[86].

وقدمت كثير من الأبحاث والدراسات الأساس الموضوعي لإبطال هذا الطرح من خلال استطلاعات الرأي التي اعتمدتها، والتي أظهرت أن نسبة الطلب والتأييد للديمقراطية كقيم ومؤسسات لدى الشعوب في البلدان ذات الأكثرية المسلمة والعربية كبيرة و تفوق في كل الأحوال نسبة ذوي الرأي المعارض، فكما يبين "معتز بالله عبد الفتاح" عبر مسح استقصائي يؤيد المبحوثون في 24 من بين 32 دولة يعيش فيها المسلمون أن يتولى شؤون الحكم حكام منتخبون ديمقراطيا، و من بين الدول الثماني المتبقية فقط مواطنو دولتين الإمارات وعمان أبدوا مساندتهم للحكم القائم ولا يعتقدون بأهمية تطبيق قواعد الديمقراطية بينما كانت المواقف مترددة في الست دول الأخرى، كما يبرز من خلال المقياس الذي اعتمده لقياس التأييد لمبادئ ومؤسسات الديمقراطية أنه مع التفاوت الواضح فإن قطاعا واسعا من المواطنين يقبلون بقيم الديمقراطية كما أكد قبلا كل من "بيبا نوريس" Pippa Norris و"رونالد إنجلهارت" Ronald Inglehart[87]، و الذين لاحظا أن قياس التوجهات الديمقراطية في البلدان ذات الأكثرية المسلمة مثل ألبانيا ومصر وبنغلاديش وأذربيجان وإندونيسيا والمغرب وتركيا أظهر مواقف مؤيدة للمؤسسات الديمقراطية بشكل مفاجئ بنسبة بين 92 و99% تفوق حتى تلك المسجلة في الولايات المتحدة التي تقدر ب 89%[88].

وفندت دراسات أخرى الاستثناء الثقافي بالنسبة للشعوب العربية، فاستنادا إلى بيانات "مسح القيم العالمية" World Values Survey أكد فريق بحث يتصدره "رونالد إنجلهارت" Ronald Inglehart أن العرب ليسوا أقل تأييدا من غيرهم للنظام الديمقراطي، ومن أبرز الأمثلة عن هذه الدراسات أيضا تلك التي أجراها الباحث "مارك تيسلر" Mark Tessler بالتعاون مع باحثين آخرين منهم باحثون ميدانيون عرب وخصت عددا من الدول العربية، وآخرها كانت تلخيصا لبيانات "الباروميتر العربي" The Arab Barometer الذي تأسس سنة 2006 بتمويل من "مبادرة الشراكة الشرق أوسطية" (MEPI)[89]،

وتوصلت مسوح عربية إلى نتائج مماثلة حيث اتفقت على أن أغلبية من العينة المستجوبة تصل في المتوسط إلى الثلثين تؤيد النظام الديمقراطي، ومنها المسح الذي قام به مركز دراسات الوحدة العربية بين 2009 وبداية 2010 أي قبل شهور من أحداث الربيع العربي في تسع بلدان عربية (الجزائر، والمغرب، والأردن، وفلسطين-غزة والضفة الغربية-، ولبنان، والسعودية واليمن، والسودان، ومصر)[90]، وأيضا المسح الذي أجراه المركز العربي للدراسات وأبحاث السياسات بالدوحة تحت عنوان "المؤشر العربي" 2012-2013 والذي أعقب اندلاع الأحداث[91].

3- إثبات فرضية الاستثناء الاقتصادي والجيوسياسي للمنطقة العربية:

تركز ثروات النفط والغاز في المنطقة العربية وموقعها الاستراتيجي مع وجود الكيان الصهيوني جعلها في قلب مصالح القوى الكبرى و ساحة للتنازع بينها، وهو ما أثر بالسلب على فرص إقامة أنظمة ديمقراطية بفعل دعم هذه القوى المادي والمعنوي للأنظمة التسلطية الموالية التي تخدم مصالحها، وأثبتت الوقائع في العراق وبعض بلدان الربيع العربي مثل ليبيا وسوريا أن التدخل الدولي أدى إلى عسكرة النزاعات الداخلية وتحويل النضال الديمقراطي إلى حرب أهلية يصعب في ظلها بناء نظم ديمقراطية[92]، وحتى في مصر وتونس وإن لم يكن التدخل مباشرا وواضحا فالاغتيالات السياسية التي حصلت في هذه الأخيرة كانت على الأرجح بدافع إحداث ثورة مضادة، ومع الفارق الذي تمليه مقتضيات الجغرافيا والمصالح فالمواقف الدولية وحتى الإقليمية لم تكن عموما في صف القوى الثورية باستثناء ما أبدته قطر وتركيا[93]، هذه المعطيات تعزز فرضية "ألفريد ستيبن" Alfred Stepan و"غرايم روبرتسون" Graeme B. Robertson بأن العوامل الدولية ربما تساهم في إعاقة الديمقراطية عوض ترقيتها في الشرق الأوسط بحكم الموقع الجيوسياسي المهم للمنطقة[94].

وكانت أحداث الربيع العربي أيضا في صالح فرضية الاستثناء الاقتصادي للدول النفطية التي اعتمدت الأنظمة فيها على الريع لشراء السلم الاجتماعي بزيادة الإنفاق لتوفير فرص توظيف واستثمار وخدمات وإنشاء مرافق، وكذا لحفظ وتعزيز قواعدها الاجتماعية ذات الطابع الديني والقبلي التقليدي بالنسبة للملكيات الخليجية التي لم تواجه واقع الانتفاضات الشعبية باستثناء البحرين التي تتميز بالانقسام الطائفي السني-الشيعي[95].

4- الحركات الإسلامية فاعل أساسي في أي عملية تغيير سياسي:

يعترف كل من "ألفريد ستيبن" Alfred Stepan و"خوان لينز" Juan Linz بأن الدين كعامل كان حاضرا في بعض الانتقالات الديمقراطية، فالكنيسة الكاثوليكية على وجه التحديد قامت بدور مهم وإيجابي في الانتقال إلى الديمقراطية في بولندا والشيلي والبرازيل، ومع ذلك بقي هذا العامل هامشيا بالنسبة للجهود العلمية للتنظير للموجة الثالثة، لكن الدور الذي لعبه الإسلام السياسي في أحداث "الربيع العربي" سيجعل المهتمين بهذا المجال المعرفي يولونه كامل الأهمية[96].

وتعد الحركات الإسلامية مكونا أساسيا للمشهد السياسي العربي ولا يمكن تصور أن تكون خارج ملعب السياسة في أي عملية تغيير للأنظمة السياسية، وقد كرست انتفاضات "الربيع العربي" هذه الحقيقة التي أكدها الباحثون لما تمتلكه هذه الحركات من قدرة تنظيمية وتعبوية، والتي في ذات الوقت تثير مخاوف الأنظمة والدول الغربية الكبرى[97]، ورغم أن خطاب الإسلاميين انسجم على المستويين الفكري والحركي مع الديمقراطية التي يرونها حسب "إيسبوزيتو" John L. Esposito و"فول" John O. Voll مدخلا لتحقيق مسعاهم لأسلمة الحكم والثقافة معا، فالتوجس مازال يثار بخصوص التزام الإسلاميين بالديمقراطية واحتمال أن تكون وسيلة تستغل لمرة واحدة (One man, one vote, one time)[98].

5- الجهات الفاعلة والتفاعلات الجديدة في المخاض الديمقراطي العربي:

كان نموذج الانتقال الديمقراطي الأساسي الذي تبلور من خلال عمل "أودونيل" Guillermo A. O'Donnell و"شميتر" Philippe C. Schmitter وتبناه عدد من الباحثين أمثال "تيري لين كارل" Terry Lynn Karl و"آدم برزيفورسكي" Adam Przeworski، وأيضا "صامويل هانتنغتون" Samuel P. Huntington قائما على دور النخب السياسية كفاعل ويفترض أن عملية الانتقال نتاج لانقسام وتفاعلات النخب من طرفي الحكم المتشددين Hard-Liners والأكثر ليونة Soft-Liners، ومن المعارضة المعتدلين Moderates والمتطرفين أو الثوريين Radicals، وتحدد توازنات القوى المختلفة بين هذه الأطراف بعد ذلك شكل الانتقال، وتركز الأدبيات خصوصا على الانتقالات التي تحصل من خلال تقارب المعتدلين من الحكم والمعارضة وعقدهم لميثاق Pact، على أساس أنها مرشحة أكثر للنجاح في تأسيس نظام ديمقراطي[99].

وبدا من خلال التجارب العملية ومنها ثورات "الربيع العربي" أن هذه الأدبيات تجاهلت بشكل كبير خصوصا دور الجماهير، فعملية الانتقال الديمقراطي مثلما تعكسها الخبرات السابقة تعتمد في حدوثها على الضغوط التي تمارسها القوى الاجتماعية المعبأة من قبل اتحادات العمال ومنظمات المجتمع المدني ونخب المعارضة عموما[100]، وقد ظهر من الوقائع أيضا في الحالات العربية أن فئة الشباب التي تمثل نسبة كبيرة من سكان المنطقة (60% من إجمالي التعداد السكاني للمنطقة دون سن الثلاثين) كانت فاعلا رئيسيا في تنظيم الحركات الاحتجاجية وقيادتها، وتتميز هذه الفئة إضافة إلى كونها متذمرة من الأوضاع الاجتماعية التي لم تسعفها في تحقيق حاجياتها الأساسية في الشغل و غيره بتحكمها في تكنولوجيا الاتصال والمعلومات[101]، حيث اعتمدت أساسا على مواقع التواصل الاجتماعي عبر شبكة الإنترنت لتنسيق تحركاتها الاحتجاجية وبث دعوات الاعتصام، كما ساهمت من خلال الصور الملتقطة بواسطة الهواتف المحمولة التي حملت على المواقع واعتمد عليها حتى الإعلام التقليدي غير الموالي للأنظمة وخصوصا قناة "الجزيرة" في كسب الدعم الداخلي والخارجي، فهذه الأحداث من شأنها أن توجه جهود البحث العلمي لمزيد من الاهتمام بما يطلق عليه "لاري دايموند" Larry Diamond "تكنولوجيا التحرر"

ودورها في الانتقال إلى الديمقراطية أو ما يعبر عنه بتكنولوجيا الإعلام والاتصال من أجل الديمقراطية التي يختصرها في (ICT4D)[102].

وظهر من خلال ثورات "الربيع العربي" أيضا أن دور الجيش أو المؤسسة العسكرية كان عاملا حاسما في تحديد نتائجها كما يقول "زولتان باراني" Zoltan Barany، فالموقف المحايد الذي اتخذته القوات المسلحة في مصر و تونس أدى إلى سقوط نظامي "مبارك" و"بن علي"، في حين وقف العسكر في البحرين في صف النظام وواجهوا المتظاهرين، بينما كان انقسام الجيش في ليبيا واليمن وأيضا في سوريا سببا في نشوب حروب أهلية دون إغفال أهمية العامل الخارجي الذي أمال موازين القوة لأحد الطرفين، فضلا عن ذلك ثبت أيضا أن بقاء الدولة اقترن في هذه الحالات أساسا ببقاء الجيش، ومع التسليم بأن نجاح أي ثورة مرهون بدعم أو على الأقل حياد الجيش، فإن مهمة الباحثين هي اكتشاف الأسباب التي تقف وراء المواقف المتباينة للعسكر أو التعرف على احتمالات قيام الجيش إما بدور إيجابي أو سلبي إزاء أي عمل ثوري على الاستبداد، ورغم الصعوبة المرتبطة بالسرية التي تحاط بها الجيوش العربية، فإن هذه القضية استثارت جهود باحثين من ضمنهم "باراني" الذي أرجع موقف الجيش التونسي الذي قام بحماية المتظاهرين من عنف قوات الأمن، إلى نجاح النظام التونسي في إبقاء الجيش بعيدا عن السياسة، والحد من تعداده (حوالي 30 ألف عنصر) وميزانيته الأدنى بين الجيوش العربية (ميزانية مشتريات تقدر ب70 مليون دولار) وحصر دوره في حراسة الحدود، في مقابل إغداق المزايا المادية أكثر على قوى الأمن والحرس الوطني خصوصا التابعة لوزارة الداخلية، ما جعل هذا الجيش الوطني من حيث تركيبته لاعتماده على التجنيد من كافة أنحاء البلاد يتقاسم مشاعر الاستياء السائدة في أوساط المجتمع التونسي من النظام الفاسد، ولم تجد قيادته أي مصلحة لها في حماية النظام[103].

الخاتمة:

نتوصل من مناقشة عوامل الاستعصاء والاستثناء العربي عن الديمقراطية، إلى أن أطروحة الاستثناء الثقافي قد فقدت بالكامل قوتها التفسيرية، في حين بدا أن متغيرات القمع والثروة النفطية والعامل الخارجي فرضت نفسها كأهم معيقات الانتقال الديمقراطي في البلدان العربية، والتي من شأنها أن تديم "العجز الديمقراطي" هذا من جهة، ومن جهة أخرى ظهر على ضوء انتفاضات "الربيع العربي" أن عددا من المتغيرات والعوامل التي ترتبط بخصوصية المنطقة العربية وبالتطورات العالمية ينبغي أن يعتد بها في إطار علم "الانتقال" الديمقراطي، وعلى رأسها دور الحركات والفئات الاجتماعية ولاسيما فئة الشباب في الدفع بهذه العملية، ولا تنتفي معه أيضا أهمية ومحورية دور النخب وبالأخص الديمقراطية منها الذي أكدت عليه الأدبيات في هذا الحقل، وبدا كذلك تأثير الإعلام وتكنولوجيا الاتصال وخاصة الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي كوسيلة للتعبئة، وبرز الجيش كفاعل آخر يعد موقفه محددا في نجاح الثورات على الاستبداد من فشلها، وهي متغيرات تفسيرية تبدو متضافرة من حيث تأثيرها البعض منها على الأقل كان على هامش جهود التنظير ضمن المجال المعرفي المتخصص، وهي بذلك بحاجة لأن تدرج

في الأجندة البحثية لهذا الحقل لمزيد من التحقق من تأثيرها وإثبات قابليتها للتعميم، لأن تكون من العناصر التي يراعيها التحليل السياسي وأي مشروع مستقبلي للديمقراطية في السياق العربي وخارجه.

الهوامش:

(1) يعرف "هانتنغتون" Huntington موجة الديمقراطية بأنها مجموعة من حالات الانتقال لنظم غير ديمقراطية إلى نظم ديمقراطية في مرحلة تاريخية، والتي تفوق في عددها الانتقالات في الاتجاه المعاكس خلال نفس الفترة.

وبدأت موجة التحول الديمقراطي الأولى حسبه من الولايات المتحدة الأمريكية حوالي عام 1828 مع توسيع حق الاقتراع بالنسبة للذكور البالغين لتبلغ أقصى مدا لها مع نهاية الحرب العالمية الأولى بوصول عدد الديمقراطيات في العالم إلى حوالي الثلاثين (30)، ليحدث مد ارتدادي بدأ من سنة 1922 مع وصول موسوليني Mussolini إلى السلطة في إيطاليا، لينحصر عدد الديمقراطيات سنة 1942 إلى اثنتي عشر (12).

ويؤرخ للموجة الثانية الأقصر في مداها الزمني بانتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية و بلغت أوجها في بداية الستينيات بتشكيل ستة وثلاثين (36) حكومة ديمقراطية في العالم، والتي أخذت تتلاشى بعد ذلك مع ظهور ارتدادات نحو التسلطية بين 1960 و1975 قلصت عدد الديمقراطيات إلى الثلاثين (30).

أما الموجة الثالثة فقد انطلقت سنة 1974 من البرتغال بإسقاط حكم "مارسيلو كايتانو" Marcelo Caetano لتحدث ثورة ديمقراطية عالمية بتحول حكومات حوالي ثلاثين(30) دولة إلى غاية 1990 في أوربا الغربية و أمريكا اللاتينية و شرق آسيا و أوربا الشرقية.

Samuel P. Huntington, "Dmocracy's Third Wave", Journal of Dmocracy, Vol. 2, No. 2 (Spring 1991), p 12.

(2) لاري دايموند، "عولمة الديمقراطية"، في فرانك لتشنر، جون بولي، العولمة الطوفان أم الإنقاذ؟ الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية، ترجمة: فاضل جتكر (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص ص 429، 430.

(3) عادل عبد اللطيف، "الإصلاح السياسي في الدول العربية في ضوء المعايير الدولية والمقاربات الإقليمية"، في سليم الحص وآخرون، المشاريع الدولية لمكافحة الفساد والدعوة إلى الإصلاح السياسي والاقتصادي في الأقطار العربية: بحوث ومناقشات الندوة التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد (بيروت: المنظمة العربية لمكافحة الفساد، 2006)، ص ص 95- 97.

(4) صامويل هانتنغتون، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة عبد الوهاب علوب (الكويت: دار سعاد الصباح للنشر والتوزيع، 1993)، ص ص 154، 155.

(5) Mamoudou Gazibo, "Les aspects internationaux de la démocratisation", Dans: Stéphane Paquin, Dany Deschênes, Introduction aux relations internationales: Théories, pratiques et enjeux (Montréal: Chenelière Éducation, 2009), p 301.

(6) ibid, p 298.

(7) الانتقال Transition: في الأدبيات يمثل المحطة الفاصلة بين النظامين التسلطي والديمقراطي، والتي تكون مع إجراء انتخابات ديمقراطية نزيهة.

الترسيخ Consolidation: يشير إلى العملية التي تتم بموجبها مأسسة (ثبات المؤسسات) و شرعنة النظام الديمقراطي (تمسك المواطنين والنخب بالنظام الديمقراطي وتفضيله في كل الأحوال حتى في أوقات الأزمات).

الدمقرطة Democratization: تشمل عمليتي الانتقال والترسيخ، وقد تتضمن بحسب السياق مرحلة التحرير السياسي Liberalisation التي تسبق الانتقال، والتي يتخذ النظام السلطوي خلالها قرارات وإجراءات تجعله أكثر مرونة و قدرة على التكيف إزاء الضغوط بإجازة حقوق التنظيم وإنشاء الأحزاب السياسية والصحافة والتظاهر، ويأتي ذلك غالبا كمحصلة لاحتجاجات سياسية تجبر النظام على توجه التحرير.

أنظر في هذا الخصوص:

Gazibo, Op. cit, pp 293, 294.

(8) Nicolas Guilhot, Philippe C. Schmitter, «De la transition à la consolidation: Une lecture rétrospective des democratization studies»,Revue française de science politique, 50e année, n°4-5 (2000), p 615.

Philippe C. Schmitter, "The Proto- Science of Consolidology: Can It Improve The Outcome of Contemporary Efforts at Democratization?", Politikon: South African Journal of Political Studies, Vol. 21, No. 2 (December 1994), p15.

(9) Larry J. Diamond, "Thinking About Hybrid Regimes", Journal of Democracy, Vol. 13, No. 2 (April 2002), pp 24, 25.

(10) Thomas Carothers, "The End of The Transition Paradigm", Journal of Democracy, Vol. 13, No. 1 (January 2002), pp 5-10.

(11) Steven Levitsky, Lucan A. Way, Elections Without Democracy: The Rise of Competitive Authoritarianism, Journal of Democracy, Vol. 13, No. 2 (April 2002), pp 51, 52.

(12) أطلقت تسميات كثيرة على هذه الأنظمة المختلطة أو الهجينة Hybrid Regime، من ضمنها "شبه الديمقراطية" Semidemocracy، و"الديمقراطية الافتراضية" Virtual Democracy، و"الديمقراطية الانتخابية" Electoral Democracy، و"الديمقراطية المزيفة" Pseudodemocracy، و"شبه التسلطية" Semi-Authoritarianism، ومصطلح "التسلطية الناعمة" Soft Authoritarianism الذي قدمه "غوردن مينز" Gordon P Means، وكذا "التسلطية الانتخابية" Electoral Authoritarianism بتعبير "مارشا بوسيسني" Marsha P. Posusney، والذي اعتمده "جيلز" Barry Gills و"روكامورا" Joel Rocamora في نحت عبارة "الديمقراطية المنخفضة الشدة" Low Intensity Democracy والتسمية التي يستخدمها بيت الحرية Freedom House "الحرة جزئيا" Partly Free، ومن ضمن الاصطلاحات وأشهرها أيضا "الديمقراطية غير اللبرالية" Illiberal Democracy الذي وضعه الأمريكي من أصل هندي "فريد زكريا" Fareed Zakaria.

خلدون النقيب، "مفهوم الحاكمية الطوباوية الجديدة"، في: دراسات اجتماع الخبراء حول الحكم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومكافحة الفقر، القاهرة ، نوفمبر 2001 (نيويورك: الأمم المتحدة، 2002)، ص 25، 26.

معتز بالله عبد الفتاح، "الديمقراطية العربية بين محددات الداخل وضغوط الخارج"، مجلة المستقبل العربي، السنة 28، العدد 326 (أفريل 2006)، ص17.

Levitsky, Way, Op. cit, pp 51- 65.

Fareed Zakaria, "The Rise of Illiberal Democracy," Foreign Affairs, Vol. 76, No. 6 (November–December 1997), pp 22- 43.

(13) مثلت لبنان والسودان حالتين استثنائيتين بوجود واستمرار التعددية فيهما عمليا على مدار القرن العشرين، أما في العراق وليبيا فاستمر حظر التعددية إلى غاية سقوط نظامي صدام حسين والقذافي، أنظر الموقع: تم الاطلاع عليه: 08 فيفري 2018، في الساعة: 15:23.
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/c98311f0-d028-4063-8efb-f1d4a119e65f

(14) عمر فرحاتي، "معوقات التحول الديمقراطي في المنطقة العربية"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، عدد 29 (جوان 2008)، ص 141.

(15) عرفت الكويت من ضمن دول مجلس التعاون وضعا خاصا شكل بيئة مواتية للتعددية بسبقها لاعتماد مبدأ الانتخاب منذ 1921 وإنشاء أول مجلس تشريعي عام 1938، و بعد الاستقلال سنة 1961 تم إصدار دستور 1962 من قبل مجلس تأسيسي منتخب اعتبر الشعب مصدرا للسلطة وأن نظام الحكم يقوم على المبادئ الديمقراطية وفق الواقع الكويتي رغم أن العائلة الحاكمة ممثلة بالأمير هي السلطة المهيمنة عمليا، وقد ظهرت التنظيمات السياسية بصورة علنية بعد تحرير الكويت من الغزو العراقي سنة 1991 والتي وجدت أرضية لها في العمل المرخص للجمعيات والنوادي وتعاملت معها السلطة السياسية بعد ذلك كواقع قائم حيث تشارك في الحياة النيابية وفي الحكومة دون أن تبادر لتقنينها التي يبدو أنها مسألة وقت، انظر:

حسين قادري، "التعددية السياسية في ظل الإصلاحات الجزئية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، المجلد 4، العدد 9 (ديسمبر 2012) ص ص 95، 96.

حسين علي الصباغة، "النظام البرلماني في دولة الكويت: الواقع والمستقبل"، مجلة المستقبل العربي، العدد 424 (يونيو 2014)، ص ص 40-44.

(16) قادري، المرجع السابق، ص ص 94، 95.

(17) عبد النور بن عنتر، "الاستعصاء الديمقراطي في الوطن العربي" ، مجلة المستقبل العربي، السنة 24، العدد 273 (نوفمبر 2001)، ص 14.

(18) Larry Diamond, "Why Are There No Arab Democracies?", Journal of Democracy, Vol. 21, No. 1 (January 2010), p 94.

Ibrahim Elbadawi, Samir Makdisi, "Introduction", in Ibrahim Elbadawi, Samir Makdisi (Eds), Democracy in the Arab World: Explaining the deficit (London, New York: Routledge, 2011), p 6.

[19] إبراهيم البدوي، سمير المقدسي، غاري ميلانت، "تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي: دور النفط وصراعات المنطقة"، في إبراهيم البدوي، سمير المقدسي (محررين)، تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي، ترجمة: حسن عبد الله بدر (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ص ص 83، 84.

[20] محمد مراد، السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي: بين الثابت الاستراتيجي والمتغير الظرفي (بيروت: دار المنهل اللبناني للطبع والنشر والتوزيع، 2009)، ص 375.

[21] F. Gregory Gause III, "Can Democracy Stop Terrorism?", Foreign Affairs, Vol. 84, No. 5 (September – October 2005), p 62.

[22] جمال سند السويدي، آفاق العصر الأمريكي: السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014)، ص ص 199، 285، 286، 323، 324.

[23] عبد القادر رزيق المخادمي، مشروع الشرق الأوسط الكبير: الحقائق والأهداف والتداعيات (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005)، ص ص 49، 50.

[24] نفس المرجع، ص ص 52، 53.

عبد اللطيف، في الحص و آخرون، مرجع سابق، ص 104.

[25] نفس المرجع، ص 104 .

المخادمي، مرجع سابق، ص ص 57-61.

السويدي، مرجع سابق، ص ص 280، 281.

[26] تعددت المصطلحات التي استخدمت في مقابل هذه الأحداث، وليس من السهل تبني مفهوم واحد تطابق مؤشراته واقع ما حدث في بعض من البلدان العربية نظرا لاختلاف السيناريوهات، ففي ليبيا لم تقف الاحتجاجات عند مجرد الانتفاضة الشعبية وما يمكن تسميته ثورة سلمية لاقتران مفهوم الثورة بالعنف، بل إن الثورة المسلحة تحولت فيما بعد إلى حرب أهلية، على عكس الحال في تونس أين يمكن القول أن الهبة الشعبية كانت سلمية، انظر في هذا الصدد:

عبد القادر عبد العالي، "التغيير الجديد في الوطن العربي، وفرص التحول الديمقراطي"، في عبد الحي علي قاسم وآخرون، التغيير في الوطن العربي أي حصيلة، سلسلة كتب المستقبل العربي 67 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013)، ص 20.

[27] كانت حادثة إضرام البائع المتجول الشاب "محمد البوعزيزي" النار في نفسه في 17 ديسمبر 2010 الشرارة التي أوقدت الاحتجاجات المطالبة بالتغيير السياسي الديمقراطي في تونس فيما عرف لاحقا بثورة الياسمين التي أججت حركية مماثلة في عدد من البلدان العربية، فأدت هذه الهبة الشعبية إلى إسقاط حكم الرئيس التونسي "زين العابدين بن علي"في 14 يناير 2011 بعد ثلاث و عشرين (23) سنة، ليعرف على إثره بشهر حكم حسني مبارك في مصر الذي استمر ثلاثين (30) عاما نفس المآل بعد "ثورة 25 يناير 2011"، و في اليمن قام "علي عبد الله صالح" في فبراير 2012 بالنزول عن سدة الحكم وتسليم السلطة إذعانا للاحتجاجات بعد ثلاثة وثلاثين (33) عاما، وقادت في ليبيا إلى اغتيال قائد الجماهيرية "معمر القذافي" في 20 أكتوبر 2011، كما دخلت سوريا في أزمة وصراع سياسي دامي بين نظام بشار الأسد والقوى المعارضة له، بينما تم احتواء هذا الحراك في البحرين بعد تدخل مجلس التعاون الخليجي لدعم الحكم الملكي لآل خليفة بالقوة العسكرية و في بلدان عربية أخرى حيث دفع تحدي الشارع إلى تبني إصلاحات سياسية كما كان في المغرب وفي الجزائر (قانون الأحزاب وقانون الجمعيات وقانون الإعلام -2012-)، واعتمدت الأنظمة في دول غنية كالسعودية حسب "مارك لينش" على سياسة القمع و الإسراف في الإنفاق العام.

مارك لينش، "مقدمة"، في مارك لينش محررا، شرح أسباب الانتفاضات العربية: منحى سياسي خلافي جديد في الشرق الأوسط، ترجمة: هالة سنّو، محمد عثمان خليفة عيد (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2016)، ص 12.

[28] نفس المرجع، ص ص 12، 13، 17، 20.

[29] تم نحت هذا المصطلح من قبل "يورغن هابرماس" Jurgen Habermas سنة 1987، إذ يرى أن الحياة الاجتماعية تنقسم إلى شقين الحياة العامة والحياة اليومية الخاصة، والحياة العامة تشمل المجتمع المدني خارج سلطة الدولة والمال، وهو المستوى الذي يتوسط بين الحياة الخاصة للمواطنين والدولة، والديمقراطية هي السعي لمنع قوى السوق وبيروقراطية الدولة من استعمار عالم الحياة، وهو يدعو إلى إحياء فكرة "المجال العام" لأن الديمقراطية التقليدية التي تعتمد على البرلمانات و الأحزاب، لا تمثل الأساس الكافي لاتخاذ القرارات الجماعية، ومن ثم ينبغي إصلاحها بتفعيل التجمعات والهيئات المجتمعية، انظر:

النقيب، مرجع سبق ذكره، ص ص 25، 26.

أنتوني غيدنز ، علم الاجتماع: الطبعة الإنجليزية الرابعة مع مدخلات عربية، ترجمة وتقديم فايز الصياغ (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2005)، ص 726.

(30) لينش، مرجع سابق، ص ص 12- 22.

(31) Gerardo L. Munck, "Democratic Transition in Comparative Perspective ", Comparative Politics, Vol.26, No.3 (April 1994), p 359.

(32) المؤسسية ليس بالمفهوم المستقر والمتفق عليه بين الباحثين فيما يتعلق بأبعاده ومؤشراته العملية، وبالرجوع إلى "صامويل هانتنغتون" Samuel P. Huntington الذي يعد من أوائل من استخدموا المفهوم في كتابه "النظام السياسي لمجتمعات متغيرة" Political Order in Changing Societies (1968)، فإن "المأسسة السياسية" Political Institutionalization تحيل حسبه إلى العملية التي من خلالها تكتسب المنظمات والإجراءات قيمة واستقرارا، ويعتبر أن معاييرها تشمل مؤسسات النظام السياسي ككل بما فيها الأحزاب، فهي بحاجة أيضا إلى تحقيق القدرة على التكيف Adaptability لتتمكن من البقاء و للقيام بوظائفها، وأيضا لابد وأن تتسم بدرجة من التعقيد التنظيمي Organizational complexity التي تقاس بعدد وحداتها الفرعية، وكذا بالاستقلالية Autonomy من خلال التمايز عن غيرها من التجمعات الاجتماعية وأنماط سلوكها، كما تقتضي التكامل Coherence لاسيما في إطار حدودها التنظيمية وذلك جزئيا عبر وضع إجراءات لحل الخلافات الداخلية.

Vicky Randall, Lars Svåsand, "Party Institutionalization in New Democracies",Party Politics, Vol.8, No.1 (January 2002), p 10.

(33) إسماعيل حمودي، "الانتقال الديمقراطي في المغرب: حدود التحول"، رؤية تركية، السنة 4، العدد 1 (ربيع 2015)، ص 28.

(34) Seymour Martin Lipset, " Some Social Requistes of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy", American Political Science Review, Vol. 53, No. 1 (March 1959), pp 69-105.

(35) Robert J. Barro, "Determinants of democracy", Journal of Political Economy, Vol. 107, No. 6 (December 1999), pp 159, 160.

(36) هانتجتون، مرجع سبق ذكره، ص ص 128، 129.

(37) Barbara Geddes, "What Causes Democratization?", in Carles Boix, Susan C. Stokes (Ed), The Oxford Handbook of Comparative Politics (Oxford: Oxford University Press, 2007), p 318.

Lisa Anderson, "The State in the Middle East and North Africa", Comparative Politics, Vol. 20, No. 1 (October 1987), p 10.

Michael L. Ross, "Oil and democracy: More than a cross-country correlation?", Journal of Peace Research, Vol. 47, No. 4 (July 2010), p 422.

(38) Geddes, in Boix, Stokes(Ed), op. cit, p 318.

Michael L. Ross, p 422.

(39) Michael L. Ross, "Will Oil Drown the Arab Spring?: Democracy and the Resource Curse", Foreign Affairs, Vol. 90, No. 5 (September/October 2011), pp 3, 4.

(40) العربي صديقي، البحث عن ديمقراطية عربية: الخطاب والخطاب المقابل، ترجمة: محمد الخولي، عمر الأيوبي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، ص ص 184، 185.

(41) إيليا حريق، "التراث العربي والديمقراطية: الذهنيات والمسالك"، في ابتسام الكتبي و آخرون، الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل 30، فبراير 2004)، ص ص 12- 31.

(42) عبد الرزاق عيد، محمد عبد الجبار، الديمقراطية بين العلمانية والإسلام (دمشق: دار الفكر، 1999)، ص ص 13، 14.

(43) صديقي ، مرجع سابق ، ص 160.

سايمون ميردين، "الصراع الثقافي في العلاقات الدولية: الغرب والإسلام"، في جون بيليس، ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص 794.

(44) صديقي، مرجع سابق، ص ص 186، 187.

(45) Bernard Lewis, What Went Wrong?: Western Impact and Middle Eastern Response (New York: Oxford University Press, 2002), pp 100- 102.

(46) Bernard Lewis, "Islam and Liberal Democracy: A Historical Overview ", Journal of Democracy, Vol. 7, No. 2 (April 1996), pp 54, 55.

(47) هانتنغتون، مرجع سابق، ص ص 397، 398.

(48) John L. Esposito, John O. Voll, Islam and Democracy, (New York: Oxford University Press, 1996), pp. 27-30, 186.
John L. Esposito, James P. Piscatori, "Democratization and Islam", Middle East Journal, Vol. 45, No. 3 (Summer 1991), p 434.

(49) M. Steven Fish, "Islam and Authoritarianism", World Politics, Volume 55, Issue 01 (October 2002), pp 4-37.

(50) Alfred Stepan, Graeme B. Robertson, "An Arab More Than Muslim Electoral Gap", Journal of Democracy, Vol. 14, No. 3 (July 2003), pp 30-33.

(51) Diamond, "Why Are There No Arab Democracies?", Op. cit, pp 94, 95.

(52) Samuel P. Huntington, "How Countries Democratize", Political Science Quarterly, Vol. 106, No 4 (Winter 1991-1992), p 583.

(53) حسنين توفيق إبراهيم، "العوامل الخارجية وتأثيراتها في التطور الديمقراطي في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، العدد 349 (مارس 2008)، ص 34.

(54) Tamara Cofman Wittes, Freedom's Unsteady March: America's Role in Building Arab Democracy, (Washington, D.C: Brookings Institution Press, 2008), pp 15, 16.

(55) غيورغ سورنسن، الديمقراطية والتحول الديمقراطي: السيرورات والمأمول في عالم متغير، ترجمة: عفاف البطاينة، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص 122.

(56) Larry Diamond, "Promoting democracy: foreign policy imperative?", Great Decisions, Foreign Policy Association (2012), p 20.

(57) دايموند، في ليتشنر، بولي، مرجع سابق، ص 431.

(58) Diamond, "Promoting democracy: foreign policy imperative?", Op. cit, p 20.

(59) وليد عبد الحي، "علاقة السياسة الخارجية الأمريكية بالتحولات الديمقراطية في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، العدد 267 (مايو 2001)، ص 61،

(60) عبد الغني نصر علي الشميري، سياسات الإصلاحات الأمريكية في المنطقة العربية: بين القيم والمصالح، (بيروت: منتدى المعارف، 2014)، ص 285.

(61) Richard Youngs, "European Approaches to Security in the Mediterranean", Middle East Journal, Vol. 57, No. 3, Summer, 2003, p 414.
روزماري هوليس، "الشرق الأوسط الكبير"، في الكتاب السنوي 2005 التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، ترجمة: حسن حسن، عمر الأيوبي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص ص 378، 379.
Michaela Dodini, Marco Fantini, "The EU Neighbourhood Policy: Implications for Economic Growth and Stability", Journal of Common Market Studies, Vol. 44, No. 3 (September 2006), p 508.

(62) Commission Of The European Communities, " European Neighbourhood Policy: Strategy Paper", Brussels, 12-5-2004, accessed on web 19/02/2019, 17:17:
https://ec.europa.eu/neighbourhood-enlargement/sites/near/files/2004_communication_from_the_commission_-_european_neighbourhood_policy_-_strategy_paper.pdf

(63) European Commission, "Joint Communication to The European Council, The European Parliament, The Council, The European Economic And Social Committee And The Committee Of The Regions, A Partnership For Democracy and Shared Prosperity With The Southern Mediterranean", Brussels, 8_ 3_ 2011, accessed on web 19/02/2019, 17:19 :
http://eur-lex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=COM:2011:0200:FIN:en:PDF.

(64) السويدي، مرجع سابق، ص ص 312- 319.

(65) ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية-الأوروبية على قضايا الأمة العربية: حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، ص 266.

علي غربي، "عولمة الديمقراطية: المحافظون الجدد والثقافة الفرعية"، مجلة البحوث و الدراسات الإنسانية، سكيكدة، منشورات جامعة 20 أوت-سكيكدة، عدد 03، جوان 2008، ص ص 41- 44.

(66) إبراهيم، مرجع سابق، ص 29.

(67) Marina Ottaway, "Promoting Democracy in the Middle East: The Problem of U.S. Credibility", Carnegie Endowment for International Peace, Washington, DC, 06 March 2003, accessed on web 11/02/2019, 22:37 https://carnegieendowment.org/2003/03/06/promoting-democracy-in-middle-east-problem-of-u.s.-credibility-pub-1205

(68) لم تكن بؤرة تركيز أدبيات الانتقال الديمقراطي فقط إبراز الشروط والعوامل المسببة لهذه العملية لكنها اهتمت أيضا بالأشكال أو المسارات المختلفة لحدوثها و مراحل ذلك، فهذه الظاهرة تثير أكثر من تساؤل كما يوضح "جيراردو مينك" Gerardo L. Munck، والذي حدد الأسئلة الأساسية التي أثيرت لفهم عملية الانتقال في "لماذا، و متى، و كيف يحدث الانتقال" (Why, When, and How Transitions Occur)، وفي حين لم تفلح الدراسات في التعرف على التوقيت الدقيق للانتقال، فإنها تتباين من حيث تحديد الأسباب، التي أرجعها نفر واسع من الباحثين لحدوث انقسام في أوساط نخب الحكم والمعارضة، وينتبه "محمد عابد الجابري" إلى سؤال آخر مهم جدير بالطرح وهو الانتقال إلى أي ديمقراطية؟، حيث التفت الباحثون إلى هذا التساؤل مع اكتشافهم للأنماط الهجينة للأنظمة الشبيهة بالديمقراطية أو شبه التسلطية التي نشأت عن بعض الانتقالات، ما قادهم إلى مراجعة عناصر و معايير قياس الديمقراطية.

Munck, Op. Cit, p 358.

محمد عابد الجابري، في نقد الحاجة إلى الإصلاح (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص 202.

(69) Sujian Guo, "Democratic Transition: A Critical Overview", Issues & studies, Vol. 35, No. 4 (July/August 1999), p 134.

(70) محمد زاهي بشير المغيربي، "الديمقراطية والإصلاح السياسي: مراجعة عامة للأدبيات"، في كمال المنوفي و يوسف محمد الصواني (محرران)، ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2006)، ص ص 63-104.

يوسف الشويري، "الشورى واللبرالية والديمقراطية في الوطن العربي: آليات الانتقال"، في إسماعيل الشطي، و آخرون، علي خليفة الكواري (محررا)، مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003)، ص ص 54-58.

(71) محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الإنسان، كتاب في جريدة، (بيروت: إصدارات منظمة اليونيسكو، العدد 95، جويلية 2006)، ص 5.

(72) نصر محمد عارف، الاتجاهات المعاصرة في السياسة المقارنة: التحول من الدولة إلى المجتمع ومن الثقافة إلى السوق، سلسلة دراسات سياسية نظرية، (عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2006)، ص 48.

(73) Dankwart A. Rustow, "Transitions to Democracy: Toward a Dynamic Model", Comparative Politics, Vol. 2, No. 3 (April 1970), pp. 337-363.

(74) Guillermo O'Donnell, Philippe C. Schmitter, Transitions from Authoritarian Rule: Tentative Conclusions about Uncertain Democracies, (Baltimore: The Johns Hopkins University Press, 1986), pp 37- 39.

(75) Huntington, «How Countries Democratize», Op. cit, pp 579- 616.

(76) Philip C. Aka, "The Military and Democratization in Africa", Journal of Third World Studies, Vol. XVI, No.1 (Spring 1999), pp 73, 74.

(77) Claire Mercer, "NGOs, Civil Society and Democratization: A Critical Review of The Literature", Progress in Development Studies, Vol. 2, No. 1 (January 2002), p 7.

(78) Gideon Baker, Civil Society and Democratic Theory: Alternative Voices, (London, New York: Routledge, 2002), pp 91, 92.

(79) تميزت هذه الثورات بكونها تتسم بعدم اللجوء للعنف وأنها بدلا من ذلك تجمع حشدا كبيرا من الجماهير في مظاهرات سلمية والتي ترفع شعارات ورموزا وطنية مضادة للسلطة القائمة كما ترفع مجموعة من الأعلام الملونة ومن هنا تأتي تسميتها ب"الملونة"، ومن أمثلتها الثورة المخملية في تشيكوسلوفاكيا 1989، والثورة البرتقالية في أوكرانيا 2004 وثورة الورود في جورجيا 2003.

عبد العالي، مرجع سابق، ص 19.

(80) فليري بنس "مواطنون متمردون وسلطويون مطاوعون"، في فواز جرجس (محررا)، ترجمة: عبد الواحد لؤلؤة، الشرق الأوسط الجديد: الاحتجاج والثورة والفوضى في الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016) ص ص 401، 402.

Evgeny Finkel, Yitzhak M. Brudny, "No More Colour! Authoritarian Regimes and Colour Revolutions in Eurasia", Democratization, Vol. 19, No. 1 (February 2012), pp 1, 2.

Valerie J. Bunce, Sharon L. Wolchik, Defeating Dictators: Electoral Change and Stability in Competitive Authoritarian Regimes, World Politics, Vol. 62, No. 1 (January 2010), pp 44, 45.

(81) Michael McFaul, "Transitions From Postcommunism", Journal of Democracy, Vol. 16, No. 3 (July 2005), p 6.

(82) Ibid, pp 6, 7.

(83) نادين عبد الله، "الانتقال الانتخابي للسلطة والتحول إلى النظام الديمقراطي في أوروبا الشرقية: صربيا وسلوفاكيا نموذجا، منتدى البدائل العربي، ورقة قدمت في المؤتمر السنوي لجمعية النهوض بالمشاركة المجتمعية، القاهرة، 5/7/ 2010، تم الاطلاع على الأنترنت يوم 2019/02/17، على الساعة: 17:28

http://www.afalebanon.org/ar/publication/4936/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%82%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%B7%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A5%D9%84/

(84) Michael McFaul, "The Fourth Wave of Democracy and Dictatorship: Noncooperative Transitions in the Postcommunist World", World Politics, Vol. 54, No. 2 (January 2002), pp 212–244.

(85) لاري دايموند، مصادر الديمقراطية: ثقافة المجموع أم دور النخب، ترجمة: سمية فلوعبود، (بيروت: دار الساقي، 1994)، ص ص 18، 19،35.

(86) Huntington, "Democracy's Third Wave", Op. cit, pp 22- 30.

(87) معتز بالله عبد الفتاح، المسلمون والديمقراطية: دراسة ميدانية (القاهرة: دار الشروق،2008)، ص ص 155، 159، 160.

(88) Ronald Inglehart, Pippa Norris, "The True Clash of Civilizations", Foreign Policy, No. 135 (March/April 2003), p 66.

(89) Mark Tessler, "Islam and Democracy in the Middle East: The Impact of Religious Orientations on Attitudes toward Democracy in Four Arab Countries", Comparative Politics, Vol. 34, No. 3 (April 2002), pp 337- 354.
Amaney Jamal, Mark Tessler, "The Democracy Barometers: Attitudes in The Arab World", Journal of Democracy, Vol. 19, No. 1 (January 2008), pp 97- 110.
Mark Tessler, Amaney Jamal, & Michael Robbins, "New Findings on Arabs and Democracy", Journal of Democracy, Vol. 23, No. 4 (October 2012), pp 89- 103.

(90) يوسف محمد جمعة الصواني، اتجاهات الرأي العام العربي نحو الديمقراطية: تحليل نتائج الدراسة الميدانية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014)، ص ص 22- 25.

(91) المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، مشروع قياس الرأي العام العربي: المؤشر العربي 2013/2012، يونيو-جوان 2013، ص 82، 83، تم الاطلاع عليه يوم 12/12/ 2018، على الرابط:
http://en.calameo.com/read/0012314353c2c880d4c23?bkcode=0012314353c2c880d4c23

(92) دينا شحاتة، "ثورات 'الربيع': نفي أم تأكيد لفرضية الاستثناء العربي؟"، مجلة الديمقراطية، العدد 57 (يناير 2015)، ص 55.

(93) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "تقرير ورشة مستقبل الثورات في العالم العربي: الدوحة، 15 - 16 كانون الثاني / يناير 2016"، سياسات عربية، العدد 18 (يناير 2016)، ص ص 217، 218.

(94) Ali Resul Usul, "Democracy and Democratization in the Middle East: Old Problem New Context", Turkish Review of Middle East Studies, Annual (2004), p 389.

(95) شحاتة، مرجع سابق، ص 57.

(96) Alfred Stepan, Juan J. Linz, "Democratization theory and the 'Arab Spring'", Journal of Democracy, Vol. 24, No. 2 (April 2013), pp 15, 17.

(97) لينش، مرجع سابق، ص 29.

(98) Lisa Blaydes, James Lo, "One man, one vote, one time? A model of democratization in the Middle East", Journal of Theoretical Politics, Vol. 24, No. 1 (January 2012), pp 110-146.

(99) McFaul, "The Fourth Wave of Democracy and Dictatorship: Noncooperative Transitions in the Postcommunist World", Op. cit, p 216.

(100) محمد محي الدين، المنتدى الدولي حول مسارات التحول الديمقراطي: تقرير موجز حول التجارب الدولية، والدروس المستفادة، والطريق قدما، القاهرة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 5-6 يونيو/حزيران 2011، ص 8، تم التحميل من الإنترنت 2018/12/12، من خلال الرابط:
https://www.undp.org/content/dam/rbas/doc/DemGov/1110_Cairo%20Report%20WEB_Arabic.pdf

(101) لينش، مرجع سابق، ص ص 27، 28.

مايكل هوفمان، أماني جمال، "المواقف السياسية للجماعات الشبابية"، في لينش (محررا)، مرجع سابق، ص 405.

(102) لاري دايموند، "مقدمة"، في لاري دايموند ومارك بلاتنر محررين، تكنولوجيا التحرر: وسائل الإعلام الاجتماعي والكفاح في سبيل الديمقراطية (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2013)، ص ص 16، 33.

(103) زولتان باراني، كيف تستجيب الجيوش للثورات؟ ولماذا؟، ترجمة: عبد الرحمان عياش (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر،2017)، ص ص 13- 18، 228 – 235.